

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، المحقق المدقق الحجة، الحافظ المجتهد شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم سيد المرسلين، جلال الدين أوحّد المجتهدين، أبو الفضل عبد الرحمن بن سيدنا الشيخ المرحوم كمال الدين، عالم المسلمين أبو المناقب أبو بكر السيوطي الشافعي:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، تبصرة لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجائب، وجعله أجل الكتب قدراً، وأغزرها علماً، وأعذبها نظماً، وأبلغها في الخطاب، ﴿قُرْآنًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] ولا مخلوق، ولا شبهة فيه ولا ارتياب. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرباب، الذي عنت لقيومته الوجوه وخضعت لعظمته الرقاب.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب، إلى خير أمة بأفضل كتاب، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنجاء، صلاة وسلاماً دائماً إلى يوم المآب.

وبعد: فإن العلم بحر زخار، لا يدرك من قرار، وطود شامخ لا يسلك إلى قنته ولا يصار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك

سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخلقه: ﴿وَمَا أُوتِشِرْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥] .

وإن كتابنا القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء، وأبان فيه كل هدي وغى، فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد.

ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين؛ إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي - مد الله في أجله وأسبغ عليه ظله - يقول: (قد دونت في علوم التفسير كتاباً لم أسبق إليه)، فكتبته عنه؛ فإذا هو صغير الحجم جداً.

ثم أوقفني شيخنا مشايخ الإسلام حامل لواء المذهب المطلبى علم الدين البلقيني - رحمه الله تعالى - على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين سماه: "مواقع العلوم من مواقع النجوم" فرأيت تاليفاً لطيفاً ومجموعاً ظريفاً، ذا ترتيب وتقدير، وتنويع وتحبير.

فظهر لي استخراج أنواع لم يسبق إليها، وزيادات مهمات لم يستوف الكلام عليها، فجردت الهمة إلى وضع كتاب في هذا العلم وسميته: بـ "التحبير في علوم التفسير".

ثم خطر لي بعد ذلك أن أولف كتاباً مبسوطاً ومجموعاً

مضبوطاً، أسلك فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء، هذا كله وأنا أظن أنني متفرد بذلك غير مسبوق بالخوض في هذه المسالك، فبينما أنا أجيل في ذلك فكري، أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ إذ بلغني أن الشيخ الإمام بدر الدين بن عبد الله الزركشي أحد متأخري أصحابنا الشافعيين؛ ألف كتاباً في ذلك حافلاً يسمى: "البرهان في علوم القرآن"، فتطلبت حتى وقفت عليه.

ولما وقفت على هذا الكتاب ازدادت به سروراً، وحمدت الله كثيراً، وقوي العزم على إبراز ما أضمته، وشدت الحزم في إنشاء التصنيف الذي قصدته، فوضعت هذا الكتاب العلي الشأن، الجلي البرهان، الكثير الفوائد والإتيقان، ورتبت أنواعه ترتيباً أنسب من ترتيب البرهان، وأدمجت بعض الأنواع في بعض، وفصلت ماحقه أن يبان، وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يشنف الأذان. وسميته: "الإتيقان في علوم القرآن".

وسترى في كل نوع منه إن شاء الله تعالى ما يصلح أن يكون بالتصنيف مفرداً، وستروى من مناهله العذبة رياً لا ظمأ بعده أبداً، وقد جعلته مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه، وسميته بـ: "مجمع البحرين ومطلع البدرين، الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية" ومن الله أستمد التوفيق والهداية والمعونة والرعاية، إنه قريب مجيب، وما توقيفي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

النوع الأول: معرفة المكي والمدني

أفرده بالتصنيف جماعة منهم مكي والعز الديري. ومن فوائد معرفة ذلك: العلم بالمتأخر فيكون ناسخاً أو مخصصاً على رأي من يرى تأخير المخصص.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب "التنبيه على فضل علوم القرآن": من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت أهل المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيعاً، وما نزل مفرداً، والآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما اختلفوا فيه؛ فقال بعضهم: مدني وبعضهم مكي. فهذه خمسة وعشرون وجهاً من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى. انتهى.

قلت: وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه؛ فمنها ما أفرده بنوع، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع.

وقال ابن العربي في كتابه "الناسخ والمنسوخ": الذي علمناه على الجملة من القرآن أن منه مكياً ومدنياً، وسفرياً وحضريراً، وليلياً ونهارياً، وسمائياً وأرضياً، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

وقال ابن النقيب في مقدمة "تفسيره": المنزل من القرآن على أربعة أقسام: مكّي، ومدني، وما بعضه مكّي وبعضه مدني، وما ليس بمكّي ولا مدني.

اعلم أن للناس في المكّي والمدني اصطلاحات ثلاثة: أشهرها: أن المكّي: ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها؛ سواء نزل بمكة أم بالمدينة عام الفتح، أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار. أخرج عثمان بن سعيد الرازي بسنده إلى يحيى بن سلام قال: (ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة فهو من المكّي. وما نزل على النبي ﷺ في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني). وهذا أثر لطيف يؤخذ منه: أن ما نزل في سفر الهجرة مكّي اصطلاحاً.

الثاني: أن المكّي: ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وعلى هذا ثبت الواسطة؛ فما نزل بالأسفار لا يطلق عليه مكّي ولا مدني. وقد أخرج الطبراني في "الكبير" عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن في ثلاثة أمكنة: مكة، والمدينة، والشام». قال الوليد: يعني بيت المقدس. وقال الشيخ

عماد الدين بن كثير: بل تفسيره بتبوك أحسن.

قلت: ويدخل في مكة: ضواحيها كالمنزل بمنى وعرفات والحديبية، وفي المدينة: ضواحيها كالمنزل ببدر وأحد وسلع.

الثالث: أن المكي: ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة. وحمل على هذا قول ابن مسعود الآتي.

قال القاضي أبو بكر في "الانتصار": إنما يرجع في معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول. انتهى.

وقد أخرج البخاري عن ابن مسعود أنه قال: (والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت).

وقال أيوب: سأل رجل عكرمة عن آية في القرآن فقال: نزلت في سفح ذلك الجبل وأشار إلى سلع. أخرجه أبو نعيم في "الحلية"، وقد ورد عن ابن عباس وغيره عد المكي والمدني، وأنا أسوق ما وقع لي من ذلك ثم أعقبه بتحرير ما اختلف فيه.

عن ابن عباس قال: سألت أبي بن كعب عما نزل في القرآن بالمدينة فقال: نزل بها سبع وعشرون سورة وسائرهما بمكة.

وقال أبو عمرو بن العلاء: سألت مجاهدًا عن تلخيص أي

القرآن المدني من المكي فقال: سألت ابن عباس عن ذلك فقال: سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة فهي مكية، إلا ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى تمام الآيات الثلاث، وما تقدم من السور مدنيات. ونزلت بمكة سورة الأعراف، ويونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، والنحل، -سوى ثلاث آيات من آخرها؛ فإنهن نزلن بين مكة والمدينة في منصرفه من أحد-.

وسورة بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، -سوى ثلاث آيات: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩] إلى تمام لآيات الثلاث؛ فإنهن نزلن بالمدينة-.

وسورة المؤمنين، والفرقان، وسورة الشعراء، -سوى خمس آيات من آخرها نزلن بالمدينة-؛ ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] إلى آخرها.

وسورة النمل، والقصص، والعنكبوت، والروم، ولقمان، -سوى ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة-؛ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] إلى تمام الآيات.

وسورة السجدة، -سوى ثلاث آيات؛ ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨] إلى تمام الآيات الثلاث.

وسورة سبأ، وفاطر، ويس، والصفات، وص، والزمر، -سوى ثلاث آيات نزلن بالمدينة في وحشي قاتل حمزة ﴿قُلْ يَبَادِيُ الَّذِينَ

أَسْرَفُوا ﴿الزمر: ٥٣﴾ إلى تمام الآيات الثلاث.

والحواميم السبع، وق، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر، والرحمن، والواقعة، والصف، والتغابن؛ إلا آيات من آخرها نزلن بالمدينة، والملك، ون، والحاقة، وسأل.

وسورة نوح، والجن، والمزمل، إلا آيتين: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ﴾ [المزمل: ٢٠] .

والمدثر إلى آخر القرآن، إلا ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾؛ فإنهن مدنيات.

ونزل بالمدينة: سورة الأنفال، وبراءة، والنور، والأحزاب، وسورة محمد، والفتح، والحجرات، والحديد، وما بعدها إلى التحريم. هكذا أخرجه أبو جعفر النحاس بطوله، وإسناده جيد رجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين.

قال أبو الحسن بن الحصار في كتابه "الناسخ والمنسوخ":

المدني باتفاق عشرون سورة، والمختلف فيها اثنتا عشر سورة، وما عدا ذلك مكي باتفاق. ثم نظم في ذلك أبياتاً فقال:

يا سائلي عن كتاب الله مجتهداً

وعن ترتب ما يتلى من السور

وكيف جاء بها المختار من مضر

صلى الإله على المختار من مضر

وما تقدم منها قبل هجرته
وما تأخر في بدو وفي حضر
ليعلم النسخ والتخصيص مجتهد
يؤيد الحكم بالتاريخ والنظر
تعارض النقل في أم الكتاب وقد
تؤولت الحجر تنبيها لمعتبر
أم القرآن وفي أم القرى نزلت
ما كان للخمس قبل الحمد من أثر
وبعد هجرة خير الناس قد نزلت
عشرون من سور القرآن في عشر
فأربع من طوال السبع أولها
وخامس الخمس في الأنفال ذي العبر
وتوبة الله إن عدت فسادسة
وسورة النور والأحزاب ذي الذكر
وسورة لنبي الله محكمة
والفتح والحجرات الغر في غرر
ثم الحديد ويتلوها مجادلة
والحشر ثم امتحان الله للبشر
وسورة فضح الله النفاق بها
وسورة الجمع تذكراً لمذكر

وللطلاق وللتحريم حكمهما
والنصر والفتح تنبيهها على العمر
هذا الذي اتفقت الرواة له
وقد تعارضت الأخبار في أخر
فالرعد مختلف فيها متى نزلت
وأكثر الناس قالوا الرعد كالقمر
ومثلها سورة الرحمن شاهدا
مما تضمن قول الجن في الخبر
وسورة للحواريين قد علمت
ثم التغابن والتطيف ذو النذر
وليلة القدر قد خصت بملتنا
وقل هو الله من أوصاف خالقنا
وعُوذتان ترد البأس بالقدر
وذا الذي اختلفت فيه الرواة له
وربما استثنيت آي من السور
وما سوى ذاك مكى تنزله
فلا تكن من خلاف الناس في حصر
فليس كل خلاف جاء معتبراً
إلا خلاف له حظ من النظر

ضوابط في المكي والمدني:

عن إبراهيم بن علقمة بن عبد الله قال: ما كان: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أنزل بالمدينة، وما كان ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فبمكة. وعن ميمون بن مهران قال: ما كان في القرآن ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ أو: يا بني آدم فإنه مكي، وما كان ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فإنه مدني.

قال ابن عطية وابن الفرس وغيرهما: هو في: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ صحيح، وأما ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدني.

وقال ابن الحصار: وقد اعتنى المتشاعلون بالنسخ بهذا الحديث، واعتمدوه على ضعفه، وقد اتفق الناس على أن "النساء" مدنية وأولها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وعلى أن الحج مكية وفيها ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

وقال غيره: هذا القول إن أخذ على إطلاقه فيه نظر؛ فإن سورة البقرة مدنية وفيها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٨]. وسورة النساء مدنية وأولها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾.

وقال مكي: هذا إنما هو في الأكثر وليس بعام، وفي كثير من السور المكية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. وقال غيره: الأقرب حمله على أنه خطاب؛ المقصود به -أو جل المقصود به- أهل مكة أو المدينة.

وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: كل شيء نزل من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون فإنما نزل بمكة، وما كان من الفرائض والسنن

فإنما نزل بالمدينة.

وقال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي، وقياسي. فالسماعي ما وصل إلينا نزوله بأحدهما، والقياسي: كل سورة فيها: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فقط، أو: ﴿كَلَّا﴾، أو أولها حرف تهج - سوى الزهراوين والرعدي-، أو فيها قصة آدم وإبليس سوى البقرة فهي مكية. وكل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية. وكل سورة فيها فريضة أو حد فهي مدنية انتهى.

وقال مكي: كل سورة فيها ذكر المنافقين فمدنية؛ وزاد غيره: سوى العنكبوت. وفي "كامل" الهذلي: كل سورة فيها سجدة فهي مكية.

وقال الديريني رحمه الله:

وما نزلت ﴿كَلَّا﴾ يثرب فاعلمن

ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى
وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جابرة،
فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم،
بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى
إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم، ذكره العماني.

بقي أوجه تتعلق بهذا النوع فنذكرها وأمثلتها.

مثال ما نزل بمكة وحكمه مدني: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الحجرات: ١٣] الآية، نزلت بمكة يوم الفتح، وهي مدنية؛ لأنها نزلت بعد الهجرة. وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] كذلك.

ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكّي: سورة الممتحنة؛ فإنها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة. وقوله في النحل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ [النحل: ٤١] إلى آخرها نزل بالمدينة مخاطباً به أهل مكة. وصدر براءة؛ نزل بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة.

ومثال ما يشبه تنزيل المدني في السور المكية: قوله في النجم: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَرَهُمْ إِلَهًا وَهُمْ إِلَّا آلَ لَمٍّ﴾ [النجم: ٣٢]؛ فإن الفواحش: كل ذنب فيه حد، والكبائر: كل ذنب عاقبته النار، واللمم: ما بين الحدين من الذنوب، ولم يكن بمكة حد ولا نحوه.

ومثال ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية: قوله ﴿وَالْعَدِيدِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] وقوله في الأنفال: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية.

ومثال ما حمل من مكة إلى المدينة سورة يوسف، والإخلاص. ومثال ما حمل من المدينة إلى مكة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وآية الربا، وصدر براءة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] الآيات.

ومثال ما حمل إلى الحبشة: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآيات.

قلت: صح حملها إلى الروم، وينبغي أن يمثل لما حمل إلى الحبشة بسورة مريم، فقد صح أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النجاشي، وأخرجه أحمد في "مسنده".

النوع السابع: معرفة أول ما نزل

اختلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها: وهو الصحيح: ﴿أَفْرَأَيْتَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]. روى الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، فكان يأتى حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة رضيها، فتزوده لمثلها، حتى فجأه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: فقلت: «ما أنا بقارئ»، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: ﴿أَفْرَأَيْتَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، حتى بلغ: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]. فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره. الحديث.

القول الثاني: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَنِيُّ﴾ [المدثر: ١] روى الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل قبل؟ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَنِيُّ﴾، قلت: أو: اقرأ باسم ربك؟ قال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «إني جاورت بحراء، فلما قضيت جوارى، نزلت فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي، وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا

هو: -يعني جبريل-، فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة فأمرتهم
فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ ۝١﴾ ﴿فُفَانَذَرُ﴾ [المدر: ١ - ٢].

وأجاب الأول عن هذا الحديث بأجوبة.

أحدها: أن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبين أن سورة
المدر نزلت بكمالها قبل نزول تمام السورة ﴿أَقْرَأُ﴾؛ فإنها أول ما
نزل منها صدرها.

ثانيها: أن مراد جابر بالأولية أولية مخصوصة بما بعد فترة
الوحي، لا أولية مطلقة.

ثالثها: أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار، وعبر بعضهم
عن هذا بقوله: أول ما نزل للنبوة ﴿أَقْرَأُ بِأَسْرَرِكَ﴾، وأول ما نزل
لِلرَّسَالَةِ: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾.

رابعها: إن المراد: أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من
التدثر الناشئ عن الرعب، وأما ﴿أَقْرَأُ﴾ فنزلت ابتداء بغير سبب
متقدم، ذكره ابن حجر.

خامسها: أن جابر استخرج ذلك باجتهاده وليس هو من روايته،
فيقدم عليه ما روته عائشة، قاله الكرمانى. وأحسن هذه الأجوبة
الأول والأخير.

القول الثالث: سورة الفاتحة. قال في الكشف: ذهب ابن عباس
ومجاهد إلى أن أول سورة نزلت ﴿أَقْرَأُ﴾، وأكثر المفسرين إلى أن
أول سورة نزلت فاتحة الكتاب. وقال ابن حجر والذي ذهب إليه

أكثر الأئمة هو الأول. وأما الذي نسبته إلى الأكثر فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول.

القول الرابع: ﴿يَسْرَاهُ الرَّحْمَنُ الْخَبِيرُ﴾ [الفاتحة: ١]. حكاه ابن النقيب في مقدمة "تفسيره" قولاً زائداً.

وعندي: أن هذا لا يعد قولاً برأسه؛ فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أول آية نزلت على الإطلاق. وورد في أول ما نزل حديث آخر؛ روى الشيخان عن عائشة قالت: إن أول ما نزل سورة من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام. وقد استشكل هذا بأن أول ما نزل ﴿اقْرَأْ﴾، وليس فيها ذكر الجنة والنار. وأجيب بأن (من) مقدرة: أي: (من أول ما نزل)، والمراد سورة المدثر؛ فإنه أول ما نزل بعد فترة الوحي، وفي آخرها ذكر الجنة والنار، فلعل آخرها قبل نزول بقية ﴿اقْرَأْ﴾.

وقد اعتمد البرهان الجعبري على الأثر الذي رتب السور في النزول في قصيدته التي سماها: "تقريب المأمول في ترتيب النزول"، فقال:

مكيها ست ثمانون اعتلت ... نظمت على رفق النزول لمن تلا
اقراً ونون مزمل مدثر ... والحمد تبت كورت الأعلى علا
ليل وفجر والضحي شرع وعص ... ر العاديات وكوثر ألهاكم تلا
أرأيت قل بالفيل مع فلق كذا ... ناس وقل هو نجمها عبس جلا

قادر وشمس والبروج وتينها ... لإيلاف قارعة قيامة أقبلا
 ويل لكل المرسلات وق مع ... بلد وطارقها مع اقتربت كلا
 ص وأعراف وجن ثم ي ... س وفرقان وفاطر اعتلا
 كاف وطه ثلة الشعر ونم ... ل قص الأسر يونس هود ولا
 قل يوسف حجر وأنعام وذبح ... ح ثم لقمان سبا زمر جلا
 مع غافر فصلت مع زخرف ... ودخان جاثية وأحقاف تلا
 ذرو وغاشية وكهف ثم شو ... رى والخليل والأنبياء نحل حلا
 ومضاجع نور وطور والفلا ... ح الملك واعية وسال وعم لا
 غرق مع وانفطرت وكدح ثم رو ... م العنكبوت وطففت فتكملا
 وبطيبة عشرون ثم ثمان الطو ... لى وعمران وأنفال جلا
 الأحزاب مائدة امتحان والنسا ... مع زلزلت ثم الحديد تأملا
 ومحمد والرعد والرحمن الإنس ... ان الطلاق ولم يكن حشر ملا
 نصر ونوح ثم حج والمنا ... فق مع مجادلة وحجرات ولا
 تحریمها مع جمعة وتغابن ... صف وفتح توبة ختمت أولى
 أما الذي قد جاءنا سفرية ... عَرَفِي أَكْمَلت لكم قد كملا
 لكن إذا قمتم فحبشي بدا ... واسأل من أرسلنا الشامي اقبلا
 إن الذي فرض انتمى جحي فيها ... وهو الذي كف الحديبي انجلى
 فرع: في أوائل مخصوصة:

أول ما نزل في القتال: عن ابن عباس قال: أول آية نزلت في
 القتال: ﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩]. و عن أبي العالية قال:

أول آية نزلت في القتال بالمدينة: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وفي "الإكليل" للحاكم: إن أول ما نزل في القتال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١].

أول ما نزل في شأن القتل آية الإسراء: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣] الآية.

أول ما نزل في الخمر: عن ابن عمر قال: نزل في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآية، فقبل حرمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله! دعنا ننتفع بها كما قال الله، فسكت عنهم ثم نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]. فقبل حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله! لا نشربها قرب الصلاة، فسكت عنهم ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] فقال رسول الله ﷺ: «حرمت الخمر».

أول آية نزلت في الأطعمة بمكة آية الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] ثم آية النحل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [النحل: ١١٤] إلى آخرها.

وبالمدينة آية البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] الآية. ثم آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] الآية، قاله ابن الحصار.

وروى البخاري عن ابن مسعود قال: أول سورة نزلت فيها سجدة النجم.

النوع الثامن: معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف، فروى الشيخان: عن البراء بن عازب قال: آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] وآخر سورة نزلت براءة.

وأخرج البخاري عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت آية الربا. والمراد بها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]

وعن ابن عباس قال: آخر شيء نزل من القرآن ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يوماً. وقال سعيد بن جبیر: عاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال، ثم مات ليلة الاثنين ليلتين خلتا من ربيع الأول.

قلت: ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾، وآية الدين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر ذلك، وذلك صحيح.

وقول البراء: آخر ما نزل ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ أي في شأن الفرائض. وقال ابن حجر في "شرح البخاري": طريق الجمع بين القولين في آية الربا: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الربا؛ إذ هي معطوفة عليهن، ويجمع بين ذلك وبين قول البراء:

بأن الآيتين نزلتا جميعاً فيصدق أن كلاهما آخر بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أن تكون الأخيرة في آية النساء مقيدة بما يتعلق بالمواريث، بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، والأول أرجح؛ لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول. انتهى.

وعن أبي بن كعب قال: آخر آية نزلت ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة.

وعن عائشة قالت: آخر سورة نزلت المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه ... الحديث. وعن عبد الله بن عمرو قال: آخر سورة نزلت سورة المائدة والفتح.

قلت: يعني ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١].

وفي حديث عثمان المشهور: براءة من آخر القرآن نزولاً. قال البيهقي: يجمع بين هذه الاختلافات -إن صحت- بأن كل واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر في "الانتصار": هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، وكل قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن. ويحتمل أن كلاهما منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضاً أن تنزل هذه الآية -التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ- مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم

ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في الترتيب. انتهى.

تنبيه: من المشكل على ما تقدم قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ فإنها نزلت بعرفة عام حجة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرح بذلك جماعة، منهم السدي، فقال: لم ينزل بعدها حلال ولا حرام. مع أنه ورد في آية الربا والدين والكلالة أنها نزلت بعد ذلك.

وقد استشكل ذلك ابن جرير وقال: الأولى أن يتأول: على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه؛ حتى حجه المسلمون لا يخالطهم المشركون، فكان ذلك من تمام النعمة ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

النوع التاسع: معرفة سبب النزول

أفرده بالتصنيف جماعة أقدمهم عليّ بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها: كتاب الواحدي على ما فيه من إعواز، وقد اختصره الجعبري؛ فحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئاً، وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر كتاباً مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملاً، وقد ألفت فيه كتاباً حافلاً موجزاً محرراً لم يؤلف مثله في هذا النوع سميته: "لباب النقول في أسباب النزول".

قال الجعبري: نزول القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداء، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال. وفي هذا النوع مسائل: المسألة الأولى: زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن لجريانه مجرى التاريخ. وأخطأ في ذلك بل له فوائد.

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. ومنها: تخصيص الحكم به، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

ومنها: أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه؛ فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته؛ فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع، كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في "التقريب"، ولا التفات إلى من شذ فجوز ذلك.

ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال. قال الواحدي: لا

يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ فإننا لو تركنا ومدلول اللفظ لا يقتضي أن المصلي لا يجب عليه استقبال القبلة سفرًا ولا حضرًا، وهو خلاف الإجماع. فلما عرف سبب نزولها علم أنها في نافلة السفر، أو فيمن صلى بالاجتهاد وبأن له الخطأ، على اختلاف الروايات في ذلك.

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرَّةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية؛ فإن ظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسكًا بذلك، وقد ردت عائشة على عروة في فهمه ذلك بسبب نزولها؛ وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما؛ لأنه من عمل الجاهلية فنزلت.

ومنها: دفع توهم الحصر. مثل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] قال الشافعي بأن الغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، ولم يقصد حل ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل. قال إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن.

ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآية وتعيين المبهم فيها.

المسألة الثانية: اختلف أهل الأصول: هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟ والأصح عندنا الأول، وقد نزلت آيات في أسباب، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظهر في سلمة بن صخر، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، وحد القذف في رماة عائشة، ثم تعدى إلى غيرهم.

ومن لم يعتبر عموم اللفظ قال: خرجت هذه الآية ونحوها لدليل آخر، كما قصرت آيات على أسبابها اتفاقاً لدليل قام على ذلك. قال الزمخشري في "سورة الهمزة": يجوز أن يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً؛ ليتناول كل من باشر ذلك القبيح، وليكون ذلك جارياً مجرى التعريض.

قلت: ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ احتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعاً ذائعاً بينهم.

وقال ابن تيمية: قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً، كقولهم: إن آية الظهر نزلت في امرأة ثابت بن قيس، وإن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله. فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، وإنما غاية ما يقال أنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها

بحسب اللفظ. والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته. انتهى.

تنبيه: الآية التي نزلت في معين ولا عموم للفظها فإنها تقصر عليه قطعاً كقوله تعالى: ﴿وَسَيَجَنَّبُهَا الْأَتَقَى (١٧) الَّذِي يُوَفِّي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [البقرة: ١٧-١٨]؛ فإنها نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع، ووهم من ظن أن الآية عامة في كل من عمل عمله إجراء له على القاعدة، وهذا غلط، فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم، فبطل القول بالعموم وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه ﷺ.

المسألة الثالثة: قال الواحدي: لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها. وقد قال محمد ابن سيرين: سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال: اتق الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل الله القرآن.

وقال غيره: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، وربما لم يجزم بعضهم فقال: أحسب هذه الآية نزلت في كذا.

وقال الحاكم في "علوم الحديث": إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن: أنها نزلت في كذا؛ فإنه

حديث مسند. ومشى على هذا ابن الصلاح وغيره. ومثله بما أخرجه مسلم عن جابر قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله ﴿فَسَاوُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

قلت: والذي يتحرر في سبب النزول: أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه؛ ليخرج ما ذكره الواحدي في تفسيره في سورة الفيل؛ من أن سببها قصة قدوم الحبشة به؛ فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية. تنبيه: ما تقدم أنه من قبيل المسند من الصحابي: إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً لكنه مرسل، فقد يقبل إذا صح المسند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير أو اعتضد بمرسل آخر ونحو ذلك. المسألة الرابعة: كثيراً ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسباباً متعددة.

وطريق الاعتماد في ذلك: أن ينظر إلى العبارة الواقعة؛ فإن عبر أحدهم بقوله: نزلت في كذا. والآخر: نزلت في كذا. وذكر أمراً آخر فهذا يراد به التفسير لا ذكر سبب النزول، فلا منافاة بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما.

وإن عبر واحد بقوله نزلت في كذا، وصرح الآخر بذكر سبب خلافه فهو المعتمد، وذاك استنباط.

مثاله: ما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: أنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ في إتيان النساء في أدبارهن، وتقدم عن جابر التصريح بذكر سبب خلافه، فالمعتمد حديث جابر لأنه نقل، وقول ابن عمر استنباط منه،

وإن ذكر واحد سبباً وآخر سبباً غيره؛ فإن كان إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر فالصحيح المعتمد.

الحال الرابع: أن يستوي الإسنادان في الصحة فيرجح أحدهما بكون راويه حاضر القصة أو نحو ذلك من وجوه الترجيحات. مثاله: ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب، فمرّ بنفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه؟ فقالوا: حَدَّثَنَا عن الروح. فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحي، ثم قال ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] ورواية الترمذي تقتضي أنها نزلت بمكة، والأول خلافه وقد رجح بأن ما رواه البخاري أصح من غيره وبأن ابن مسعود كان حاضر القصة.

الحال الخامس: أن يمكن نزولها عقيب السبين أو الأسباب المذكورة، بأن لا تكون معلومة التباعد كما في الآيات السابقة، فيحمل على ذلك. ومثاله: آيات اللعان قيل نزلت في هلال وقيل في عويمر، وكلا الروايتين في الصحيحين، وجمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عويمر أيضاً فنزلت في

شأنهما معاً، وإلى هذا جنح النووي. قال ابن حجر: لا مانع من تعدد الأسباب.

الحال السادس: أن لا يمكن ذلك فيحمل على تعدد النزول وتكرره.

مثاله: قوله تعالى ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] ففي الصحيحين أنها نزلت في وفاة أبي طالب، وفي حديث آخر أنها نزلت بسبب زيارة النبي ﷺ قبر أمه.

تنبيه: عكس ما تقدم: أن يذكر سبب واحد في نزول الآيات المتفرقة، ولا إشكال في ذلك؛ فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى. مثاله: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل عمران: ١٩٥]

تنبيه: تأمل ما ذكرته لك في هذه المسألة واشدد به يدك، فإني حررته واستخرجته بفكري من استقراء صنيع الأئمة ومتفرقات كلامهم، ولم أسبق إليه.

النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله

فيه مسائل:

المسألة الأولى: قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو الأصح الأشهر: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً في عشرين سنة، أو ثلاثة وعشرين، أو خمسة وعشرين، على حسب الخلاف في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

عن ابن عباس قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك بعشرين سنة، ثم قرأ ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً.

القول الثاني: أنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، ثم أنزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة. وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثاً فقال: يحتمل أنه كان ينزل في كل ليلة قدر ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثلها،

من اللوح إلى السماء الدنيا، ثم توقف هل هذا أولى أو الأول. قال ابن كثير: وهذا الذي جعله احتمالاً نقله القرطبي عن مقاتل ابن حيان، وحكى الإجماع على أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

القول الثالث: أنه ابتداء إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وبه قال الشعبي. قال ابن حجر: والأول هو الصحيح المعتمد.

القول الرابع: أنه نزل جملة واحدة من عند الله؛ من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا، فنجمته السفرة على جبريل عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة. قال أبو شامة: كأن صاحب هذا القول أراد الجمع بين القولين الأول والثاني.

تنبيهات:

الأول: قيل: السر في إنزاله جملة إلى السماء تفخيم أمره وأمر من نزل عليه، وذلك بإعلام سكان السموات السبع: أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم، قد قربناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجماً بحسب الوقائع لهبط به إلى الأرض جملة، كسائر الكتب المنزلة قبله، ولكن الله باين بينه وبينها، فجعل له الأمرين إنزاله جملة، ثم إنزاله مفزاً تشريفاً للمنزل عليه.

وقال السخاوي: في نزوله إلى السماء جملة تكريم بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله بهم ورحمته لهم؛ ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة أن تشيع سورة الأنعام، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل بإملائه على السفرة الكرام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام؛ في إنزاله كتابه جملة، والتفضيل لمحمد ﷺ في إنزاله عليه منجماً ليحفظه.

الثاني: قال أبو شامة أيضاً: الظاهر أن نزوله جملة إلى سماء الدنيا قبل ظهور نبوته ﷺ. قال: ويحتمل أن يكون بعدها. قلت: الظاهر هو الثاني، وسياق الآثار عن ابن عباس صريح فيه.

الثالث: قال أبو شامة أيضاً: فإن قيل ما السر في نزوله منجماً؟ وهلا أنزل كسائر الكتب جملة؟

قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] يعنون كما أنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ أي أنزلناه كذلك مفرقاً ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] أي لنقوي به قلبك؛ فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى بالقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من

الرسالة الواردة من ذلك الجنب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة؛ ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقياه جبريل.

وقيل: إنه عليه الصلاة والسلام كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ففرق عليه ليثبت عنده حفظه، بخلاف غيره من الأنبياء؛ فإنه كان كاتباً قارئاً فيمكنه حفظ الجميع. وقيل: لأن منه النسخ والمنسوخ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أنزل مفرقاً، ومنه ما هو جواب لسؤال، ومنه ما هو إنكار على قول قيل أو فعل فُعل، فالحاصل أن الآية تضمنت حكمتين لإنزاله مفرقاً.

ومن حكم إنزال القرآن مفرقاً أيضاً: أنه أدعى إلى قبوله إذا نزل على التدرج، بخلاف ما لو نزل جملة واحدة فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي. ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: إنما نزل أول ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل: لا تزنا لقالوا لا ندع الزنى أبداً.

تذنيب: ما تقدم في كلام هؤلاء من أن سائر الكتب أنزلت جملة هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم، حتى كاد أن يكون إجماعاً. وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك وقال: إنه

لا دليل عليه، بل الصواب أنها نزلت مفرقة كالقرآن. وأقول: الصواب الأول. ومن الأدلة على ذلك آية الفرقان السابقة. كما تدل على إنزال التوراة جملة آثار صحيحة صريحة.

فرع: الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة، خمس آيات، وعشر آيات، وأكثر وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات من أول المؤمنين جملة، وصح نزول: ﴿عِزُّ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها وهي بعض آية. فعن عمر قال: تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ خمساً خمساً.

المسألة الثانية: في كيفية الإنزال والوحي.

قال الأصفهاني أوائل "تفسيره": اتفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله منزل، واختلفوا في معنى الإنزال؛ فمنهم من قال: إظهار القراءة. ومنهم من قال: إن الله تعالى ألهم كلامه جبريل وهو في السماء، وهو عال من المكان، وعلمه قراءته، ثم جبريل أداه في الأرض وهو يهبط في المكان. وفي التنزيل طريقان: أحدهما: أن النبي ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملكية وأخذه من جبريل.

والثاني: أن الملك انخلع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأول أصعب الحالين انتهى. وقال الطيبي: لعل نزول القرآن

على النبي ﷺ أن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به إلى الرسول فيلقيه عليه.
وقال غيره: في المنزل على النبي ﷺ ثلاثة أقوال.
أحدها: أنه اللفظ والمعنى؛ وأن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به.

والثاني: أن جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة، وأنه ﷺ علم تلك المعاني وعبر عنها بلغة العرب، وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١٨٣) عَلَى قَلْبِكَ ﴿الشعراء: [١٩٣ - ١٩٤]﴾.
والثالث: أن جبريل ألقى عليه المعنى، وأنه عبر بهذه الألفاظ بلغة العرب، وأن أهل السماء يقرءونه بالعربية، ثم إنه نزل به كذلك بعد ذلك.

وقال الجويني: كلام الله المنزل قسمان: قسم قال الله لجبريل: قل للنبي الذي أنت مرسل إليه إن الله يقول افعل كذا وكذا وأمر بكذا.

وقسم آخر قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير.

قلت: القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنة، كما ورد: أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن. ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولم تجز القراءة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه باللفظ ولم يبح له إيحاءه بالمعنى.

والسر في ذلك أن المقصود منه: التعبد بلفظه والإعجاز به، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل.

فصل: وقد ذكر العلماء للوحي كيفيات.

إحداها: أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس كما في الصحيح.

قال الخطابي: والحكمة في تقدمه: أن يفرغ سمعه للوحي، فلا يبقى فيه مكاناً لغيره. وفي "الصحيح" أن هذه الحالة أشد حالات الوحي عليه.

الثانية: أن ينفث في روعه الكلام نفثاً كما قال ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي».

الثالثة: أن يأتيه في صورة الرجل فيكلمه، كما في "الصحيح"، «وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول». زاد أبو عوانة: «وهو أهونه علي».

الرابعة: أن يأتيه الملك في النوم، وعدّ قوم من هذا سورة الكوثر.

الخامسة: أن يكلمه الله إما في اليقظة كما في ليلة الإسراء، أو في النوم كما في حديث معاذ: «أتاني ربي فقال: فيم يختصم الملائكة الأعلیٰ...؟» الحديث. وليس في القرآن من هذا النوع شيء فيما

أعلم. نعم يمكن أن يعد منه آخر سورة البقرة، وبعض سورة الضحى، وألم نشرح.

فائدة: عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن بالتفخيم» كهيئته: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] و: ﴿الْصَّادِقِينَ﴾ [الكهف: ٩٦] و: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] وأشباه هذا.

فائدة: عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يغط في رأسه، ويتبرد وجهه: أي يتغير لونه بالجريدة، ويجد برداً في ثناياه، ويعرق حتى يتحدر منه مثل الجمان.

المسألة الثالثة: في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها. قلت: ورد حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة: وقد نص أبو عبيد على تواتره.

واختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً. أحدها: أنه من المشكل الذي لا يدري معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى وعلى الجهة.

الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة ولا يراد العدد المعين، ويرده ما في حديث ابن عباس في "الصحيحين" أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»

فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

الثالث: أن المراد بها سبع قراءات، وتعقب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل مثل: ﴿وَعَبْدَ الظُّلُمَاتِ﴾

[المائدة: ٦٠] و ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]

الرابع: أن المراد بها الأوجه التي يقع بها التغير؛ مثل ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته، أو: ما يتغير بالفعل أو: باللفظ أو: بإبدال كلمة بأخرى، أو: بالتقديم أو: بزيادة أو نقصان. وتُعقب هذا: بأن الرخصة وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

الخامس: المراد بها: كيفية النطق بالتلاوة؛ من إدغام، وإظهار، وتفخيم، وترقيق، وإمالة، وإشباع. ومد، وقصر، وتشديد، وتخفيف، وتليين، وتحقيق.

السادس: أن المراد سبع لغات. وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة. وأجيب بأن المراد أفصحها. واستشكل بعضهم هذا: بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات. وأجيب: بأنه إنما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف، إلى أن تمت سبعة.

قال ابن حبان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها

بعضاً، وكلها محتملة، وتحتمل غيرها.

وقال المرسى: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدري مستندها، ولا عمّن نُقِلَتْ، ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن؟ وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة وهو جهل قبيح.

تنبيه: اختلف؛ هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى غير ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين؛ إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

وقال البغوي: يقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ وما بقي، وكتبها الرسول ﷺ وقرأها عليه، وكان يقرئ الناس بها حتى مات؛ ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف.

النوع السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسماء سورة

قال الجاحظ: سمي الله كتابه اسماً مخالفاً لما سمي العرب كلامهم على الجملة والتفصيل، سمي جملته قرآناً كما سموا ديواناً، وبعضه سورة كقصيدة، وبعضها آية كالبيت، وآخرها فاصلة كقافية.

وقال عزيزي المعروف بشيذلة: اعلم أن الله سمي القرآن بخمسة وخمسين اسماً؛ سماه: كتاباً، ومبيناً، وقرآناً، وكريماً، وكلاماً، ونوراً، وهدى، ورحمة، وفرقناً، وشفاء، وموعظة، وذكرًا، ومباركاً، وعلياً، وحكمة، وحكيم، ومهيماً، وحبلاً، وصراطاً مستقيماً، وقيماً، وقولاً، وفصلاً، ونبأً عظيماً، وأحسن الحديث، ومثاني، ومتشابهاً، وتنزيلاً، وروحاً، ووحياً، وعربياً، وبصائر، وبياناً، وعلماً، وحقاً، وهادياً، وعجباً، وتذكرة، والعروة الوثقى، وصدقاً، وعدلاً، وأمرًا، ومنادياً، وبشرى، ومجيداً، وزبوراً، وبشيراً، ونذيراً، وعزيزاً، وبالغاً، وقصصاً. انتهى.

فأما تسميته كتاباً: فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه، والكتاب لغة: الجمع.

وأما القرآن: فاختلف فيه؛ فقال جماعة: هو اسم علم غير مشتق، خاص بكلام الله فهو غير مهموز، قال الشافعي: القرآن غير مهموز اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل. وقال قوم: هو مشتق من: قرنت الشيء بالشيء: إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر؛ وسمى

به لقران السور والآيات والحروف فيه.

وقيل: هو مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن، وعلى القولين بلا همز أيضاً ونونه أصلية.

واختلف القائلون بأنه مهموز؛ فقليل: هو مصدر لقرأت كالرجحان والغفران، وقيل: هو وصف على فُعلان مشتق من القرء بمعنى الجمع.

وقال الراغب: لا يقال لكل جمع قرآن، ولا لجمع كل كلام قرآن. قال: وإنما سمي قرآناً؛ لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة. وقيل: لأنه جمع أنواع العلوم كلها. وحكى قطرب قولاً: إنه سمي قرآناً؛ لأن القارئ يظهره ويبينه من فيه.

قلت: والمختار عندي في هذه المسألة ما نص عليه الشافعي.

وأما الفرقان: فلأنه فرق بين الحق والباطل.

وأما الذكر: فلما فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية، والذكر أيضاً الشرف، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] أي شرف؛ لأنه بلغتهم.

فصل: في أسماء السور:

قال العتبي: السورة تهمز ولا تهمز، فمن همزها جعلها من أسأرت، أي أفضلت، من السؤر، وهو: ما بقي من الشراب في الإناء، كأنها قطعة من القرآن. وقيل من سور المدينة؛ لإحاطتها

بآياتها واجتماعها كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار لإحاطته بالساعد. وقيل: لارتفاعها؛ لأنها كلام الله والسورة المنزلة الرفيعة. وقال الجعبري: حد السورة قرآن يشتمل على أي، ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات.

وقال غيره: السورة الطائفة المترجمة توقيفاً؛ أي: المسماة باسم خاص بتوقيف النبي ﷺ، وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار

فصل:

قد يكون للسورة اسم واحد وهو كثير، وقد يكون لها اسمان فأكثر.

من ذلك الفاتحة: وقد وقفت لها على نيف وعشرين اسماً، وذلك يدل على شرفها؛ فإن كثرة الأسماء دالة على شرف المسمى

أحدها: فاتحة الكتاب. وسميت بذلك؛ لأنه يفتح بها في المصاحف وفي التعليم وفي القراءة في الصلاة.

ثانيها: فاتحة القرآن. وثالثها ورابعها: أم الكتاب وأم القرآن، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتها بذلك. وسميت بذلك لتقدمها وتأخر ما سواها تبعاً لها لأنها أُمَّتُهُ: أي تقدمته، وقيل أم الشيء أصله، وهي أصل القرآن؛ لانطوائها على جميع أغراض القرآن وما فيه من العلوم والحكم. خامسها: القرآن العظيم؛

وسميت بذلك لاشتغالها على المعاني التي في القرآن. سادسها: السبع المثاني؛ لأنها سبع آيات. وأما المثاني: فيحتمل أن يكون مشتقاً من الثناء؛ لما فيها من الثناء على الله تعالى، ويحتمل أن يكون من التثنية؛ قيل لأنها تثني في كل ركعة، وقيل غير ذلك. سابعها: الوافية؛ لأنها وافية بما في القرآن من المعاني. ثامنها: الكنز. تاسعها: الكافية؛ لأنها تكفي في الصلاة عن غيرها ولا يكفي غيرها عنها. عاشرها: الأساس؛ لأنها أصل القرآن وأول سورة فيه. حادي عشرها: النور. ثاني عشرها وثالث عشرها: سورة الحمد وسورة الشكر. رابع عشرها وخامس عشرها: سورة الحمد الأولى وسورة الحمد القصوى. سادس عشرها وسابع عشرها وثامن عشرها: الراقية والشفاء والشفافية. تاسع عشرها: سورة الصلاة لتوقف الصلاة عليها.

ومن ذلك: سورة البقرة: كان خالد بن معدان يسميها: فسطاط القرآن؛ وذلك لعظمها، ولما جمع فيها من الأحكام التي لم تذكر في غيرها. وفي حديث تسميتها: سنام القرآن.

وآل عمران: قيل سميت في التوراة: طيبة، وفي مسلم تسميتها والبقرة: الزهراوين.

والمائدة: تسمى أيضاً العقود والمنقذة.

والأنفال: قال ابن عباس في سورة الأنفال: تلك سورة بدر.

وبراءة: تسمى أيضاً التوبة؛ والفاضحة، وسورة العذاب،

والمقشقة، أي: المبرئة من النفاق. والمنقرة؛ نقرت عما في قلوب المشركين، والبحوث بفتح الباء. والحافرة؛ لأنها حفرت على المنافقين، وكان يقال لها: المثيرة؛ أنبأت بمثالبهم وعوراتهم. النحل: تسمى سورة النعم؛ لما عدد الله فيها من النعم على عباده.

الإسراء: تسمى أيضاً: سورة سبحان، وسورة بني إسرائيل. الكهف: ويقال لها: سورة أصحاب الكهف. طه: تسمى أيضاً سورة الكليم. الشعراء: سميت بسورة الجامعة. النمل: تسمى أيضاً: سورة سليمان. السجدة: تسمى أيضاً: المضاجع. فاطر: تسمى: سورة الملائكة. يس: سماها ﷺ قلب القرآن، وورد أنها تدعى في التوراة المعمة، تعم صاحبها بخيري الدنيا والآخرة. الزمر: تسمى: سورة الغرف. غافر: تسمى: سورة الطول، والمؤمن. فصلت: تسمى: السجدة، وسورة المصاييح. الجاثية: تسمى: الشريعة وسورة الدهر. سورة محمد ﷺ تسمى القتال. ق: تسمى: سورة الباسقات.

اقتربت: تسمى القمر. وورد أنها تدعى في التوراة المبيضة.
الرحمن: سميت في حديث: عروس القرآن.
المجادلة: سميت في مصحف أبي: الظهار.
الحشر: وتسمى سورة بني النضير.
المتحنة: بفتح الحاء وقد تكسر، وتسمى أيضاً: سورة
الامتحان وسورة المرأة.
الصف: تسمى أيضاً سورة الحوارين.
الطلاق: تسمى سورة النساء القصوى.
التحريم: يقال لها: سورة المتحرم، وسورة: (لَمْ تُحَرِّمْ).
تبارك: تسمى سورة الملك. وورد أنها: المانعة، والمنجية.
والمجادلة، والواقية.
سأل: تسمى: المعارج والواقع.
عم: يقال لها: النبأ، والتساؤل، والمعصرات.
لم يكن: تسمى: سورة أهل الكتاب، وسورة البينة، وسورة
القيامة، وسورة البرية، وسورة الانفكاك.
أرأيت: تسمى: سورة الدين، وسورة الماعون.
الكافرون: تسمى المقشقة، وتسمى أيضاً سورة العبادة.
سورة النصر: تسمى سورة التوديع؛ لما فيها من الإيماء إلى
وفاته ﷺ.
سورة: تبت: تسمى: سورة المسد،

سورة الإخلاص: تسمى: الأساس؛ لاشتغالها على توحيد الله وهو أساس الدين.

الفلق والناس: يقال لهما: المعوذتان، بكسر الواو، والمشققتان.

تنبيه: قال الزركشي: ينبغي البحث عن تعداد الأسماء، هل هو توقيفي أو بما يظهر من المناسبات؟؛ فإن كان الثاني فلم يعد الفطن أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاق أسماء لها وهو بعيد.

فصل: وكما سميت السورة الواحدة بأسماء، سميت سور باسم واحد، كالسور المسماة بـ ﴿آل﴾ أو: ﴿المر﴾ على القول بأن فواتح السور أسماء لها.

النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه

عن زيد بن ثابت قال: قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء.

قال الخطابي: إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف؛ لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاة ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك؛ وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر.

قال الحاكم: جُمِعَ القرآن ثلاث مرات:

إحداها: بحضرة النبي ﷺ.

الثانية: بحضرة أبي بكر، ففي الصحيح عن زيد بن ثابت قال: أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فقال لي: إنك شاب عاقل لا نتهمك. وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن واجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن!.

فتتبع القرآن أجمعه من العصب والخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجد لها مع غيره، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر.

فكان علي يقول: أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر

رحمة الله على أبو بكر، هو أول من جمع كتاب الله. وعن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وإن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع أبي خزيمة بن ثابت. فقال: اكتبوها، فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب، وإن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده.

الثالثة: هو ترتيب السور في زمن عثمان. في الصحيح عن أنس: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة أن أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه إنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن حجر: وكان ذلك في سنة خمس وعشرين.

وفي سنن أبي داود بسند صحيح أن علياً قال: لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا. قال: ما تقولون في هذه القراءة؛ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرًا؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد؛ فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: نعم ما رأيت.

الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ.

وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئه بعض، فخشى من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش.

قال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شهدته من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من

القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق، وقد قال عليّ: لو وليت لعملت بالمصاحف التي عمل بها عثمان. انتهى.

فائدة: اختلف في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق، فالمشهور أنها خمسة.

فصل: الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك. أما الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي وأبو جعفر بن الزبير.

وأما النصوص فمنها حديث زيد أن عثمان قال: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد؛ فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: «ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا».

ومنها حديث عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]» إلى آخرها. ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة.

ومن النصوص الدالة على ذلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة كسورة البقرة، وآل عمران، والنساء، في حديث حذيفة، والأعراف في صحيح البخاري أنه قرأها في المغرب ...

وفي سور شتى، تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة: أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر.

قال مكّي وغيره: ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي ﷺ، ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة.

وقال ابن الحصار: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: «ضعوا آية كذا في موضع كذا». وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، ومما أجمع الصحابة على وضعه في المصحف.

فصل: وأما ترتيب السور فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ خلاف.

فجمهور العلماء على الثاني، منهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوليه. ومما استدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتبها على النزول ومنهم غير ذلك. وذهب إلى الأول جماعة.

قال أبو بكر بن الأنباري: كانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف كلها عن النبي ﷺ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن.

قال الزركشي: والخلاف بين الفريقين لفظي.

وقال البيهقي: كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سورة وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة؛ لحديث عثمان السابق. وقال ابن حجر: ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفياً، ومما يدل على أن ترتيبها توقيفي قوله ﷺ: «طراً عليّ حزبي من القرآن، فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه» ولما سئل أصحاب رسول الله ﷺ: كيف تخربون القرآن؟ قالوا: نخربه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة وثلاث عشرة، وحزب المفصل من قَ حتى نختم. قال: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ.

قلت: وما يدل على أنه توقيفي كون الحواميم رتبت ولاء، وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبحات ولاء، بل فصل بين سورها، ولو كان الترتيب اجتهادياً لذكرت المسبحات ولاء. والذي ينشرح له الصدر: ما ذهب إليه البيهقي: وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سوراً ولاء على أن ترتيبها كذلك. وحينئذ فلا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز.

خاتمة:

السبع الطوال: أولها البقرة وآخرها براءة، كذا قال جماعة.

والمئون: ما وليها، سميت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها.

والمثاني: ما ولي المئتين؛ لأنها ثنتها: أي كانت بعدها فهي لها ثوان، والمئون لها أوائل. وقال الفراء: هي السورة التي أيها أقل من مائة آية، لأنها تُثنَّى أكثر مما يثنى الطوال والمئون.

والمفصل: ما ولي المثاني من قصار السور؛ سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة. وقيل لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً، كما في الحديث: «إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم» وآخره سورة الناس بلا نزاع. واختلف في أوله على اثني عشر قولاً:

أحدها: ق. الثاني: الحجرات. الثالث: القتال، نسب للأكثرين. فائدة: للمفصل طوال، وأوساط، وقصار. قال ابن معن: فطواله إلى عم، وأوساطه منها إلى الضحى، ومنها إلى آخر القرآن قصاره، هذا أقرب ما قيل فيه.

النوع التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه
 أما سوره: فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يعتد به. وقيل:
 وثلاث عشرة بجعل: الأنفال وبراءة سورة واحدة.
 ويرده تسمية النبي ﷺ كلاً منهما. وقد ورد عن ابن عباس قال:
 سألت علي بن أبي طالب: لم لم تكتب في براءة ﴿يَسْمِ اللّٰهُ
 الرَّحْمٰنَ الرَّحِيْمَ﴾؟ قال: لأنها أمان، وبراءة نزلت بالسيف.
 فائدة: قيل: الحكمة في تسوير القرآن سوراً تحقيق كون السورة
 بمجردھا معجزة وآية من آيات الله، والإشارة إلى أن كل سورة
 نمط مستقل، فسورة يوسف تترجم عن قصته، وسورة براءة تترجم
 عن أحوال المنافقين وأسرارهم، إلى غير ذلك.
 وسورت السور سوراً طوالاً وأوساطاً وقصاراً؛ تنبيهاً على أن
 الطول ليس من شرط الإعجاز، فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات،
 وهي معجزة إعجاز سورة البقرة، ثم ظهرت لذلك حكمة في
 التعليم وتدرج الأطفال من السور القصار إلى ما فوقها؛ تيسيراً
 من الله على عباده لحفظ كتابه.

قال الزركشي: فإن قلت: فهلا كانت الكتب السالفة كذلك؟
 قلت: لوجهين: أحدهما: أنها لم تكن معجزات من جهة النظم
 والترتيب، والآخر أنها لم تيسر للحفظ، لكن ذكر الزمخشري ما
 يخالفه من أن ما أوحاه إلى أنبيائه كله مسور.
 وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو

الصواب؛ فعن قتادة قال: كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة؛ كلها مواظ وثناء ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود. وذكروا: أن الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال.

فصل في عد الآي:

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

قال الجعبري: حد الآية: قرآن مركب من جمل ولو تقديرًا، ذو مبدأ ومقطع مندرج في سورة. وأصلها العلامة. ومنه: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٨]. سميت به؛ لأنها علامة على صدق من أتى بها وعلى المتحدى بها

وقال غيره: الآية طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها. قال بعضهم: الصحيح أن الآية إنما تعلم بتوقيف من الشارع، كمعرفة السورة.

ومما يدل على أنه توقيفي ما ذكره النبي ﷺ: أن الفاتحة سبع آيات، وسورة الملك ثلاثون آية، وصح أنه قرأ العشر آيات الخواتم من سورة آل عمران.

قال ابن العربي: وتعدد الآي من معضلات القرآن، وفي آياته طويل وقصير، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثناؤه.

وقال غيره: سبب اختلاف السبب في عدد الآي أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل

للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة.
وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هي وحدها آية إلا قوله:
﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وقال غيره: بل فيه غيرها، مثل: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [النجم: ١]
﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، وكذا فواتح السور عند من
عدها.

وقال: أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم
اختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم من لم يزد. ومنهم من قال:
ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة،
وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون.

ضوابط: البسملة نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة؛
من قرأ بحرف نزلت فيه عدها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعدها.
وأجمع أهل العدد على أنه لا يعد ﴿الر﴾ حيث وقع آية، وكذا
﴿المر﴾ و﴿طس﴾ و﴿ص﴾، وق، ون. وكذلك اجمعوا على عد ﴿بَآئِنَا
الْمَدَّيْنِ﴾ [الدثر: ١] آية لمشاكلته الفواصل بعده. وعدوا قوله ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾
[الدثر: ٢١] آية، وليس في القرآن أقصر منها.

فائدة: يترتب على معرفة الآي وعدها وفواصلها أحكام فقهية:
وقال الهذلي: اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد،
حتى قال الزعفراني: العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم
ليروج به سوقه. قال: وليس كذلك، ففيه من الفوائد: معرفة
الوقف، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية.

وقال جمع من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون بثلاث آيات، وآخرون لا بد من سبع، والإعجاز لا يقع بدون آية، فللعدد فائدة عظيمة في ذلك. انتهى.

ومنها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة. ومنها: اعتبارها في الخطبة؛ فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل.

فصل: وعد قوم كلمات القرآن سبعة وسبعين ألف كلمة، وتسعمائة وأربعاً وثلاثين كلمة، وقيل: وأربعمئة وسبعاً وثلاثين، وقيل: ومائتان وسبع وسبعون، وقيل: غير ذلك. وسبب الاختلاف في عد الكلمات: أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

فصل: وقد عدد حروفه، والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته، فكتابنا موضوع للمهمات لا لمثل هذه البطالات.

فائدة: قال بعض القراء: القرآن العظيم له أنصاف باعتبارات؛ فنصفه بالحروف: النون من: ﴿تُكْرَأُ﴾ [الكهف: ٧٤] ، وقيل: الفاء من قوله: ﴿وَلَيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩] ونصفه بالكلمات: ﴿وَلَجُلُودُ﴾ [الحج: ٩٠] ونصفه بالآيات: ﴿يَأْفِكُونَ﴾ [الشعراء: ٤٥] ، ونصفه على عدد السور: آخر الحديد.

النوع العشرون: في معرفة حفاظه ورواته

في الصحيح: عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب» أي تعلموا منهم. والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين؛ وهما المبدوء بهما، واثنان من الأنصار. وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة، ومعاذ هو ابن جبل.

الظاهر: أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن، بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد جماعة من الصحابة. وقد تأخر زيد بن ثابت، وانتهت إليه الرياسة في القراءة، وعاش بعدهم زمناً طويلاً.

وفي الصحيح: عن أنس قال: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة. قال القرطبي: إنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم.

وقد ذكر أبو عبيد القراءة من أصحاب النبي ﷺ وصرح بأن بعضهم إنما أكمله بعد النبي ﷺ، فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس.

فصل: المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان،

وعليّ وأبيّ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري. وقد قرأ على أبيّ جماعة من الصحابة؛ وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً وأخذ عنهم خلق من التابعين، انتشروا في الأمصار: مكة، والكوفة، والبصرة، والشام.

ثم تجرد قوم، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم. واشتهر منهم في الآفاق الأئمة السبعة.

نافع: وقد أخذ عن سبعين من التابعين منهم أبو جعفر.

وابن كثير: وأخذ عن عبد الله بن السائب الصحابي.

وأبو عمرو: وأخذ عن التابعين.

وابن عامر: وأخذ عن أبي الدرداء، وأصحاب عثمان.

وعاصم: وأخذ عن التابعين.

وحمزة: وأخذ عن عاصم، والأعمش، والسبيعي، ومنصور بن

المعتمر، وغيره.

الكسائي: وأخذ عن حمزة، وأبي بكر بن عياش.

ثم انتشرت القراءات في الأقطار، وتفرقوا أمماً بعد أمم.

واشتهر من رواية كل طريق من طرق السبعة راويان.

فعن نافع: قالون وورش عنه.

وعن ابن كثير: قنبل والبيزي عن أصحابه عنه.

وعن أبي عمرو: الدوري والسوسي عن اليزيدي، عنه.

وعن ابن عامر: هشام، وابن ذكوان عن أصحابه، عنه.

وعن عاصم: أبو بكر بن عياش، وحفص، عنه.
وعن حمزة: خلف، وخلاد، عن سليم عنه.
وعن الكسائي: الدوري، وأبو الحارث.
ثم لما اتسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة، وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصول أصلوها، وأركان فصلوها.
فأول من صنف في القراءات: أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد.
ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها، جامعاً ومفرداً، وموجزاً ومسهباً.
وأئمة القراءات لا تحصى. وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراءات أبو الخير بن الجزري.

النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع
والعشرون: معرفة المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ،
والموضوع، والمدرج.

قال البلقيني: القراءة تنقسم: إلى متواتر، وآحاد، وشاذ.
فالمتواتر: القراءات السبعة المشهورة.
والآحاد: قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر. ويلحق بها قراءة
الصحابة.

والشاذ: قراءة التابعين؛ كالأعمش، ويحيى بن وثاب، وابن
جبير، ونحوهم.

وهذا الكلام فيه نظر يعرف مما سذكره.

وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه، شيخ
شيوخنا أبو الخير بن الجزري، قال: كل قراءة وافقت العربية ولو
بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح
سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل
إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب
على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم
عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان
الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كنت عن
السبعة أم عن أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق
من السلف والخلف، الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة.

فقولنا في الضابط: (ولو بوجه)؛ نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

ونعني: بموافقة أحد المصاحف؛ ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض. فإن لم يكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذاً؛ لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا: (ولو احتمالاً)؛ نعني به ما وافقه ولو تقديراً، وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو: ﴿تَعْلُمُونَ﴾ بالتاء والياء، و: ﴿يَعْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء والنون، ونحو ذلك، مما يدل تجرده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم.

وقولنا: (وصح إسنادها)؛ نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي؛ وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم.

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله، وقُطِعَ بكونه

قرآنًا؛ سواء وافق الرسم أم لا. وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة.

قلت: أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جداً، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر؛ وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه. وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور؛ وهو: ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به. ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة.

الثالث: الآحاد؛ وهو: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به. ومثاله ما روته عائشة أنه ﷺ قرأ: ﴿فَرَّوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] يعني بضم الراء.

الرابع: الشاذ؛ وهو: ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة. مثاله: قراءة ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاحة: ٤] بصيغة الماضي.

الخامس: الموضوع؛ كقراءات الخزاعي.

وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج، وهو: ما زيد في القراءات على وجه التفسير. كقراءة سعيد بن أبي وقاص، ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢] (من أم).

قال: ابن الجزري: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما بعضهم يكتبه معه. وأما من يقول: إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب.

تنبيهات:

الأول: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه؛ وأما في محله وضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة؛ للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم، مما تتوفر الدواعي على نقل جملة وتفصيله، فما نقل أحاداً ولم يتواتر، يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً. وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد.

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسملة قولهم على هذا الأصل، وقرروه: بأنها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن.

ومن المشكل على هذا الأصل: ما نقل في بعض الكتب القديمة: أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة؛ لأننا إن قلنا: إن النقل المتواتر

كان حاصلاً في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر. وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن سعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

التنبيه الثاني: قال الزركشي: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل بل هي مشهورة.

قال الزركشي: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر؛ فإن إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد. قلت: في ذلك نظر.

التنبيه الثالث: قال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل.

وقال مكّي: من ظن أن قراءة هؤلاء القراء؛ كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً. قال: ويلزم من هذا أيضاً: أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة؛ مما ثبت

عن الأئمة غيرهم ووافق خط الصحف، أن لا يكون قرآناً، وهذا غلط عظيم؛ فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين قد ذكروا أضعاف هؤلاء، والسبب في الاختصار على السبعة، -مع أن في أئمة القراء من هو أجلّ منهم قدراً أو مثلهم أكثر من عددهم- أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تقاصرت الهمم، اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصر إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به.

والأصل المعتمد عليه صحة السند في السماع، واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم. وأصح القراءات سنداً نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائي. انتهى.

قال تقي الدين السبكي: قال الأصحاب: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذ، وظاهر هذا يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ. وقد نقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب، وأبي جعفر مع السبع المشهورة، وهذا القول هو الصواب.

التنبيه الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام؛ ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف

القراءة في: ﴿لَمَسُّهُ﴾ [النساء: ٤٣] أو: (لا مستم).

وقال بعض المتأخرين: لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد:

منها: التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ومنها: إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم، إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

ومنها: إعظام أجرها.

ومنها: إظهار سر الله في كتابه وصيانيته له عن التبديل والاختلاف.

ومنها: أن بعض القراءات يبين ما لعله مجمل في القراءات الأخرى.

التنبيه الخامس: اختلف في العمل بالقراءة الشاذة، فقليل: لا يجوز؛ لأنه نقله على أنه قرآن، ولم يثبت. وقيل يعمل بها تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد.

التنبيه السادس: من المهم معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً، وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً.

النوع الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء

أفرده بالتصنيف خلائق، وهو فن جليل به يعرف كيف أداء القراءة.

والأصل فيه ما ورد عن عبد الله بن عمر يقول: لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فتتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم. ولقد رأينا اليوم رجلاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته؛ ما يدري ما أمره ولا زجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه.

فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن. كما يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة ثابت.

وعن عليّ في قوله تعالى: ﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَزَقَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [الزمل: ٤] قال:

الترتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقف.

وفي النشر: لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقفة للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعده، ويتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى ولا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته، وصح -بل تواتر- عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، وكلامهم

في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بمعرفته الوقف والابتداء.

فصل: اصطلاح الأئمة على أن لأنواع الوقف والابتداء أسماء، واختلفوا في ذلك، فقال ابن الأنباري: الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.

فالتام: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به. ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده. كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، لأن الابتداء بـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يحسن؛ لكونه صفة لما قبله.

والقبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسن، كالوقف على: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

وقال غيره: الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

وقال السجاوندي: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة.

قال ابن الجزري: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى: اختياري، واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أولاً، فإن تم

كان اختيارياً. وكونه تاماً لا يخلو: إما أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبته: أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى. فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق يوقف عليه ويبدأ بما بعده وإن كان له تعلق فلا يخلو: إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو المسمى بالكافي؛ للاكتفاء به واستغنائه عما بعده واستغناء ما بعده عنه.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ؛ فهو المسمى بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء مما بعده للتعليق اللفظي.

وأما الابتداء؛ فلا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موقف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى وإحالاته، نحو الوقف على: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]؛ فإن الابتداء بالناس قبيح، و﴿ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تام، فلو وقف على: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء به: ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من ابتدائه بـ ﴿مَنْ﴾.

تنبيهات:

الأول: يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والتنزيل ما لا يغتفر في غيرها، فربما أجاز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر،

ولو كان لغير ذلك لم يبح.

الثاني: قد يكون بين الوقفين مراقبة على التضاد؛ فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه لا يجيزه على: ﴿فِيهِ﴾، والذي يجيزه على: ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه: ﴿لَا رَيْبَ﴾.

الثالث: قال ابن مجاهد: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن.

الرابع: لأئمة القراء مذاهب في الوقف والابتداء. فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، وعاصم والكسائي حيث تم الكلام، وأبو عمرو يعتمد رؤوس الآي.

الثامن: الوقف، والقطع، والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف. والمتأخرون فرقوا؛ فقالوا:

القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض. ويكون في رؤوس الآي وأوسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً. والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف

عادة، من غير تنفس، واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدل على طوله وقصره.

ضوابط:

الوقف على الجملة الندائية جائز؛ لأنها مستقلة، وما بعدها جملة أخرى.

كل ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكايته.

كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده.

فصل: في كيفية الوقف على أواخر الكلم: للوقف في كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة:

السكون: وهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلًا؛ لأن معنى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يُبتدأُ بساكن لا يوقف على متحرك.

الروم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

الإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. ويختص بالضمة.

الإبدال: في الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

النقل: فيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرك بها ثم تحذف هي.

الإدغام: فيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين؛ فإنه يوقف عليه -عند حمزة أيضاً- بالإدغام، بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله.

الحذف: في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلأً ويحذفها وقفاً.

الإثبات: في الياءات المحذوفات وصلأً عند من يثبتها وقفاً.
الإلحاق: ما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها.

قاعدة: أجمعوا على لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف؛ إبدالاً، وإثباتاً، وحذفاً، ووصلأً، وقطعاً.

النوع الثالثون: في الإمالة والفتح وما بينهما

أفرده بالتصنيف جماعة من القراء.

قال الداني: الفتح والإمالة: لغتان مشهورتان، فاشيتان على السنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم؛ فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد. والأصل فيها حديث حذيفة مرفوعاً: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها».

الإمالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض. ويقال له: أيضاً الإضجاع، والبطح، والكسر، والتقليل، والتلطيف، وبين بين، وهي قسمان: شديدة ومتوسطة.

والفتح: هو فتح القارئ فاه بلفظ الحرف. ويقال له: التفخيم. وهو شديد ومتوسط. فالشديد لا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب.

وأسباب الإمالة: ترجع إلى شيئين: أحدهما: الكسرة. والثاني: الياء.

وأما وجوهها: فأربعة، ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها اثنان: المناسبة والإشعار.

وأما فائدتها: فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع فلهذا أمال من أمال.

وأما من أَمال: فكل القراء العشرة إلا ابن كثير، فإنه لم يمل شيئاً في جميع القرآن.

خاتمة: كره قوم الإمامة لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم». وأجيب عنه بأوجه. أحدها: أنه نزل بذلك ثم رخص في الإمامة. ثانيها: أن معناه أنه يقرأ على قراءة الرجال لا يخضع الصوت فيه ككلام النساء. ثالثها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر دون إسكانها؛ لأنه أشبع لها وأفخم. قال الداني: فهذا الوجه أولى في تفسير الخبر.

النوع الرابع والثلاثون: في كيفية تحمله

اعلم أن حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، صرح به الجرجاني والعبادي وغيرهما. قال الجويني: والمعنى فيه: أن لا ينقطع عدد التواتر فيه، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد سقط من الباقيين، وإلا أثم الكل. وتعليمه أيضاً فرض كفاية، وهو أفضل القرب. ففي الصحيح: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

والقراءة على الشيخ هي المستعملة سلفاً وخلفاً، ويدل عليها عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل في رمضان كل عام. وتجوز القراءة على الشيخ ولو كان غيره يقرأ عليه في تلك الحالة إذا كان بحيث لا يخفى عليهم حالهم. وكذا لو كان الشيخ مشغلاً بشغل آخر كنسخ ومطالعة. وأما القراءة من الحفظ فالظاهر أنها ليست بشرط، بل يكفي ولو من المصحف.

فصل: كفيات القراءة ثلاث:

إحداها: التحقيق؛ وهو إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها، وإخراج بعضها من بعض: بالسكت والترتيل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف. وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ. ويستحب الأخذ به على المتعلمين. والفرق بين التحقيق والترتيل: أن التحقيق: يكون للرياضة والتعليم

والتمرين. والترتيل: يكون للتدبير والتفكير والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيق.

الثانية: الحَدْرُ؛ وهو إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها: بالقصر، والتسكين، والاختلاس، ونحو ذلك مما صحت به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب، وتقويم اللفظ، وتمكين الحروف، بدون بتر حروف المد واختلاس أكثر الحركات، وذهاب صوت الغنة، والتفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة.

الثالثة: التدوير، وهو التوسط بين المقامين من التحقيق والحد. وهو مذهب سائر القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

فصل: من المهمات تجويد القرآن.

قال القراء: التجويد حلية القراءة؛ وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وتلطيف النطق به على كمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» يعني ابن مسعود؛ وكان رضي الله عنه قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن.

ولا شك أن الأمة -كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده- هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراء، المتصلة بالحضرة النبوية، وقد عد العلماء القراءة بغير تجويد لحناً.

قال ابن الجزري: ولا أعلم لبلوغ النهاية في التجويد مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المُتَلَقَّى من فم المحسن. لا تحسب التجويد مدّاً مفراطاً... ومدّ ما لا مدّ فيه لوان أو أن تشدد بعد مدّ همزة... أو أن تلوك الحرف كالسكران أو أن تفوه بهمزة متهوعاً... فيفترّ سامعها من الغثيان للحرف ميزان تك طاغيا... فيه ولا تك مخسر الميزان فإذا همزت فجيء به متلطفاً... من غير ما بُهر وغير توان وامدد حروف المدّ عد مسكن... أو همزة حسناً أخا إحسان

فصل: في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها:

الذي كان عليه السلف أخذ كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها إلا أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة، بل إذا كان للشيخ راويان قرؤوا لكل راو بختمة، ثم يجمعون له وهكذا. وتساهل قوم فسمحوا أن يقرأ لكل قارئ من السبعة بختمة. نعم؛ إذا رأوا شخصاً أفرد وجمع على شيخ معتبر، وأجيز وتأهل، وأراد أن يجمع القراءات في ختمة، لا يكلفونه الإفراد؛ لعلمهم بوصوله إلى حد المعرفة والإتيان.

ثم لهم في الجمع مذهبان.

أحدهما: الجمع بالحرف بأن يشرع في القراءة؛ فإذا مر بكلمة

فيها خلف أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صلحت للوقف، وإلا وصلها بآخر وجه حتى ينتهي إلى الوقف. وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين كالمد المنفصل، وقف على الثانية، واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها. وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في الاستيفاء وأخف على الأخذ، لكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف؛ بأن يشرع بقراءة من قَدَّمه حتى ينتهي إلى وقف، ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف، ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ. وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد استحضارا، وأشد استظهاراً وأطول زمناً وأجود مكاناً.

وحاصل شروط جامع القراءات خمسة. أحدها: حسن الوقف. ثانيها: حسن الابتداء. ثالثها: حسن الأداء. رابعها: عدم التركيب بين القراءات. الخامس: رعاية الترتيب في القراء

فائدة: الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك وإن لم يجزه أحد، وعلى ذلك السلف الأولون والصدر الصالح، وكذلك في كل علم، وفي الإقراء والإفتاء، خلافاً لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً، وإنما اصطلاح الناس على الإجازة؛ لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم؛ لقصور مقامهم عن ذلك، والبحث عن الأهلية قبل

الأخذ شرط، فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز بالأهلية.

فائدة أخرى: على مريد تحقيق القراءات وأحكام تلاوة الحروف: أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وتمييز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز.

فائدة أخرى: قال ابن الصلاح: قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها البشر؛ فقد ورد أن الملائكة لم يعطوا ذلك، وأنها حريصة لذلك على استماعه من الأنس.

النوع السادس والثلاثون: في معرفة غريبه

أفردته بالتصنيف خلائق لا يحصون: ومن أشهرها كتاب العزيزي؛ فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة يحرقه هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري. ومن أحسنها "المفردات" للراغب.

قال ابن الصلاح: وحيث رأيت في كتب التفسير: قال أهل المعاني، فالمراد به مصنفو الكتب في معنى القرآن كالزجاج والفراء والأخفش وابن الأنباري. انتهى.

وينبغي الاعتناء به. فقد ورد من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبها».

المراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة؛ وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقدته ليست قراءة، ولا ثواب فيها.

وعلى الخائض في ذلك التثبت والرجوع إلى كتب أهل الفن، وعدم الخوض بالظن؛ فهذه الصحابة - وهم العرب العرباء، وأصحاب اللغة الفصحى، ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم - توقفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً.

فقد ورد: أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَكَهَأَ وَإِنَّا﴾ [عن: ٣١] فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟.

وقرأ عمر على المنبر: ﴿وَفَكَّهُ وَأَبًا﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو الكلف يا عمر.

فصل: معرفة هذا الفن للمفسر ضرورة كما سيأتي. قال في البرهان: يحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة أسماء وأفعالاً وحروفاً.

قلت: وأولى ما يُزَجَّعُ إليه في ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه؛ فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة.

فصل: قال أبو بكر الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة - لا علم لهم - على النحويين ذلك. وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث؟.

قال: وليس الأمر كما زعموه؛ من أنا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبين الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالى قال ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فلتمسنا معرفة ذلك منه.

وكان ابن عباس يُسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر. قال أبو عبيد: يعني كان يستشهد به على التفسير.

قلت: قد روينا عن ابن عباس كثيراً من ذلك، وأوعب ما روينا عنه مسائل نافع بن الأزرق المشهورة

فقد ورد أنه بينا عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، قال نافع بن الأزرق: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب؛ فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين. فقال ابن عباس: سلاني عما بدا لكما. فقال نافع:

أخبرني عن قول الله تعالى ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]. قال: العزون: حلق الرفاق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟. قال: نعم: أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزينا

قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]. قال: الوسيلة: الحاجة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟. قال: نعم، أما سمعت عنترة وهو يقول:

إن الرجال لهم إليك وسيلة
إن يأخذوك تكحلي وتخضبي
إلى آخر الأسئلة المشهورة

النوع السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز وقد رأيت فيه تأليفاً مفرداً.

قال ابن عبد البر: قول من قال: نزل بلغة قريش؛ معناه عندي الأغلب؛ لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات؛ من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز.

وقال ابن مالك: أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً، فإنه نزل بلغة التميميين، كالإدغام في: ﴿وَمَنْ يُشَاقَّ﴾ [الحشر: ٤]، وفي: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فإن إدغام المجزوم لغة تميم، ولهذا قل، والفتك لغة الحجاز؛ ولهذا كثر نحو: ﴿وَلِيُمْلِلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿يُحْيِيكُمْ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. ﴿يُنْذِرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ﴿أَشْدُّ بِهِ أَزْرَى﴾ [طه: ٣١]. ﴿وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]. قال: وقد أجمع القراء على نصب: ﴿الْإِنْبَاءَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]؛ لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأن لغتهم إعمال ما.

عن الحسن: قال: كنا لا ندري ما الأرائك؟ حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن، فأخبرنا أن الأريكة عندهم: الحجلة فيها السرير.

وقال أبو بكر الواسطي: في القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس، وجرهم، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتميم، وحمير، ومدين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضر موت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغسان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطى، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقف، وجدام، وبلي، وعذرة، وهوازن، والنمر، واليمامة.

النوع الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب
 قد أفردت في هذا النوع كتاباً سمّيته: "المهذب فيما وقع في
 القرآن من المعرب" وأنا أخص هنا فوائده فأقول:
 اختلف الأئمة في وقوع المعرب في القرآن؛ فالأكثر على
 عدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ
 جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ ءَأَنجَمِيُّ وَعَرَفِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] وقد شدد
 الشافعي النكير على القائل بذلك.

وقال ابن جرير: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ
 من القرآن أنها: بالفارسية، أو الحبشية، أو النبطية، أو نحو ذلك،
 إنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة
 بلفظ واحد.

وقال آخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب
 متسعة جداً، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة. قال الشافعي:
 لا يحيط باللغة إلا نبي.

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه. وأجابوا عن الآية: بأن الكلمات
 اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، واستدلوا: باتفاق
 النحاة على أن منع صرف نحو: (إبراهيم) للعلمية والعجمة.

وأقوى ما رأيته للوقوع -وهو اختياري- ما أخرج ابن جرير
 بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: (في القرآن من
 كل لسان). فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في

القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن؛ ليتم إحاطته بكل شيء، فاختر له من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب. وأيضاً فالنبي ﷺ مرسل إلى كل أمة.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام -بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية-: والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألستها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: عجمية فصادق.

وهذه بعض الألفاظ الواردة في القرآن من ذلك؛ منظومة:

قال ابن السبكي:

السلسيل وطه كورت بيع ... روم وطوبى وسجيل وكافور
والزنجبيل ومشكاة سراق مع ... إستبرق صلوات سندس طور
كذا قراطيس ربانيهم وغسا ... ق ودينار والقسطاس مشهور
كذاك قسورة واليم ناشئة ... ويؤت كفلين مذكور ومسطور
له مقاليد فردوس يعد كذا ... فيما حكى ابن دريد منه تنور

النوع التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر

صنف فيه قديماً: مقاتل بن سليمان، ومن المتأخرين: ابن الجوزي، وابن الدامغاني، وابن فارس، وآخرون.

فالوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان، كلفظ الأمة. وقد أفردت في هذا الفن كتاباً سميته: "معترك الأقران في مشترك القرآن"

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة.

وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن؛ حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

وذكروا في ذلك حديثاً موقوفاً على أبي الدرداء: (لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة).

فمن ذلك: الهدى، يأتي في القرآن على سبعة عشر وجهاً. ومن ذلك: الصلاة، تأتي على أوجه، ومن ذلك: الرحمة، وردت على أوجه، ومن ذلك: الفتنة: وردت على أوجه، ومن ذلك: الروح: والذكر.

قلت: قد تعرض النبي ﷺ والصحابة والتابعون لشيء من هذا النوع. فأخرج الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «كل حرف في القرآن يذكر فيه القنوت فهو الطاعة». ومما ورد عن ابن عباس في ذلك: كل شيء في القرآن (أليم)

فهو الموجه، وكل شيء في القرآن (قتل) فهو لعن، وكل شيء في كتاب الله من الرّجز: يعني به العذاب. وكل تسبيح في القرآن صلاة، وكل سلطان في القرآن حجة. وكل شيء في القرآن (الدين) فهو الحساب. وكل ريب شك إلا مكاناً واحداً: ﴿رَبِّ الْمُنُونِ﴾ [الطور: ٣٠] يعني حوادث الأمور.

النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه

أفرده بالتصنيف خلائق. منهم مكّي؛ وكتابه في المشكل خاصة، والحوافي؛ وهو أوضحها، وأبو البقاء العكبري؛ وهو أشهرها، والسمين؛ وهو أجملها، على ما فيه من حشو وتطويل، ولخصه السفاقي فحرره. وتفسير أبي حيان مشحون بذلك.

ومن فوائد هذا النوع: معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.

وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسرارها، النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأً أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادئ الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك. ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها: وهو أول واجب عليه: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

قال ابن هشام: وقد زلت أقدام كثير من المعربين؛ راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى.

الثاني: أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعى المعرب وجهاً صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ.

الثالث: أن يكون ملماً بالعربية؛ لئلا يخرج على ما لم يثبت.

الرابع: أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات

الشاذة، ويخرج على القريب والقوي الفصيح.
الخامس: أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

السادس: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأملها اختلطت عليه الأبواب والشرائط.
السابع: أن يراعي في كل ترتيب ما يشاكله، فربما خرج كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه.
الثامن: أن يراعي الرسم، ومن ثم خطئ من قال في: ﴿سَلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] إنها جملة أمرية.

التاسع: أن يبحث عن الأصلي والزائد.
العاشر: أن يجتنب إطلاق لفظ الزائدة في كتاب الله تعالى؛ فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزّه عن ذلك، ولهذا فر بعضهم إلى التعبير بدله: بالتأكيد، والصلة، والمقحم. وذلك لأن الحاجة إلى اللفظ الذي عد زائداً كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه سواء، بالنظر إلى مقتضى الفصاحة والبلاغة، وأنه لو ترك كان الكلام دونه -مع إفادته أصل المعنى المقصود- أبتّر خالياً عن الرونق البليغي، لا شبهة في ذلك. ومثل هذا يستشهد عليه بالإسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف مواقع استعمالهم وذاق حلاوة ألفاظهم. وأما النحوي الجافي فعن ذلك بمنقطع الثرى.

تنبيهان:

الأول: قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد؛ بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والتمسك به صحة المعنى، ويؤول لصحة المعنى الإعراب.

الثاني: قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب. والفرق بينهما: أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك.

النوع الثاني والأربعون: في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها

قاعدة في الضمائر:

قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] ، قال مكي:
ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإن فيها
خمس وعشرين ضميراً، ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد
تعذر المتصل بأن يقع في الابتداء.

قاعدة: الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثم آخر المفعول
الأول في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ
إِلَى بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢].

قاعدة: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشيت.
قاعدة: إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ
باللفظ ثم بالمعنى، هذا هو الجادة في القرآن.

قاعدة: كل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على
الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة كقوله: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾
[البقرة: ٧٠] وقرئ: ﴿تَشَابَهَتْ﴾.

قاعدة: تتعلق بالتعريف والتنكير: إذا ذكر الاسم مرتين، فله
أربعة أحوال: لأنه إما أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول
نكرة، والثاني معرفة، أو بالعكس. فإن كانا معرفتين فالثاني هو
الأول غالباً، نحو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ مِرْطَ الدِّينِ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالباً، نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] وقد اجتمع القسمان في آية الشرح. وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة، فالثاني هو الأول؛ حملاً على العهد، نحو: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [١٥] ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥ - ١٦]. وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن.

قاعدة: في الإفراد والجمع: من ذلك: (السماء والأرض) حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تجمع، بخلاف السموات؛ لثقل جمعها وهو أرضون.

قاعدة: مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله: ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]. وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وأما مقابلة الجمع بالمفرد فالغالب أن لا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه.

قاعدة: في الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه: من ذلك: الخوف والخشية لا يكاد اللغوي يفرق بينهما. ومنه: الشح والبخل. ومنه: السبيل والطريق. ومنه: جاء وأتى. ومنه: مد وأمد. ومنه: سقى وأسقى. ومنه: عمل وفعل. ومنه: القعود والجلوس. ومنه: التمام والكمال. ومنه: الإعطاء والإيتاء.

قاعدة: في السؤال والجواب: الأصل في الجواب أن يكون

مطابقاً لسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً، وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال؛ تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون، كذلك. وهو: الأسلوب الحكيم.

قاعدة: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال؛ ليكون وفقه، نحو: ﴿قَالُوا لَآئِكَ لَآئِكَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠].

قاعدة: الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال؛ فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك، نحو: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩].

قاعدة: في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل: الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣] لو قيل: رازقكم لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء.

قاعدة: في المصدر: سبيل الواجبات: الإتيان بالمصدر مرفوعاً نحو: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وسبيل المندوبات: الإتيان به منصوباً، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤].

النوع الثالث والأربعون: في المحكم والمتشابه

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]

وقد ذكروا في المسألة ثلاثة أقوال.

أحدها: أن القرآن كله محكم؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ مُحْكَمٌ آيَاتُهُ﴾

[هود: ١].

الثاني: كله متشابه؛ لقوله تعالى: ﴿كُنُوزًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

الثالث: وهو الصحيح: انقسامه إلى محكم ومتشابه؛ للآية المصدر بها.

وقد اختلف في تعيين المحكم والمتشابه على أقوال: ف قيل: المحكم: ما عرف المراد منه، إما بالظهور وإما بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه. وقيل: المحكم: ما وضع معناه. والمتشابه نقيضه. وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً. والمتشابه: ما احتمل أوجهاً.

فصل: اختلف: هل المتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه، أو لا يعلمه إلا الله؟ على قولين، قال بالأول طائفة يسيرة. وأما الأكثر من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم فذهبوا إلى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس.

ويدل لصحة مذهب الأكثرين ما صح عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ)

والآية هي متعلق الفريقين.

ويدل له أيضا ما في الصحيحين عن عائشة قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَؤُلَا الْأَنْبِيَاءِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم».

فهذا الحديث وغيره من الأحاديث والآثار، تدل: على أن المتشابه مما لا يعلمه إلا الله، وأن الخوض فيه مذموم. قال الخطابي: المتشابه على ضربين: أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه. والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته.

فالمتشابه بالجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهتهما.

فالأول ضربان: أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة، إما من جهة الغرابة، أو الاشتراك. وثانيهما: يرجع إلى جملة الكلام المركب وهو إما لاختصار الكلام أو بسطه، أو نظمه. والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة.

والمتشابه من جهتهما: إما من جهة الكمية كالعموم والخصوص، أو من جهة الكيفية كالوجوب والندب، أو من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، أو من جهة المكان أو من جهة الشروط.

وجميع المتشابه على ثلاثة أنواع:
 نوع لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابة
 ونحو ذلك،
 ونوع للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام
 الغلقة.

ونوع متردد بين الأمرين يختص بمعرفته بعض الراسخين في
 العلم، ويخفي على من دونهم.
 فصل: ومن المتشابه: أوائل السور، والمختار فيها أيضاً: أنها من
 الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

وقد ذكروا فيها أقوالاً كثيرة من ذلك: أنها حروف مقطعة، كل
 حرف منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى، والاكتفاء ببعض
 الكلمة معهود في العربية، وقيل: هي أسماء القرآن. وقيل: أسماء
 للسور. وقيل: هي فواتح للسور. وقيل: هذا حساب (أبي جاد).
 وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزيد، ولا أعرف أحداً يحكم
 عليها بعلم ولا يصل منها إلى فهم.

والذي أقوله: أنه لولا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً
 متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ، بل تلا
 عليهم ﴿حَمَّ﴾ فصلت، و﴿صَّ﴾ وغيرها فلم ينكروا ذلك، بل
 صرحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة، مع تشوفهم إلى عثرة،
 وحرصهم على زلة؛ فدل على أنه كان أمراً معروفاً بينهم لا إنكار
 فيه. انتهى.

خاتمة: في فوائد المتشابه وحكمه:

منها: الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب.

ومنها: ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات؛ إذ لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر، ولا ستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره.

ومنها: أنه لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب، وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به، فإذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه طمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه وينصر مقالته، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد في التأمل فيه صاحب كل مذهب. هذا إن كان مما يمكن علمه، وإن كان مما لا يمكن علمه فله فوائد.

منها: ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه، والتفويض والتسليم والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة؛ لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم وعجزوا عن الوقوف على معناه - مع بلاغتهم وإفهامهم - دل على أنه منزل من عند الله، وأنه الذي أعجزهم عن الوقوف.

النوع الرابع والأربعون: في مقدمه ومؤخره

هو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه باب التقديم والتأخير اتضح. مثاله ما ورد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] قال: هذا من تقاديم الكلام، يقول: (لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم في الآخرة).

الثاني ما ليس كذلك. وقد ألف فيه شمس الدين بن الصائغ كتابه: "المقدمة في سر الألفاظ المقدمة". وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراره فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع: منها: التبرك؛ كتقديم اسم الله تعالى في الأمور ذات الشأن، والتعظيم، والتشريف كتقديم الذكر على الأنثى، والمناسبة، مثل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧] قدم نفي الإسراف؛ لأن السرف في الإنفاق.

ومن أسباب التقديم أيضا: الحث عليه والحض على القيام به حذراً من التهاون به، كتقديم الوصية على الدين. ومنها: السبق، وهو إما في الزمان أو غيره. ومنها: السببية كتقديم العزيز على الحكيم؛ لأنه عز فحكم. ومنها: الكثرة كقوله: ﴿فَبِمَا كَفَرْتُمْ وَمِنْكُمْ﴾ [التغابن: ٩]؛ لأن الكفار أكثر. ولهذا قدم السارق على السارقة؛ لأن السرقة في الذكور أكثر، والزانية على الزاني؛ لأن الزنى فيهن

أكثر، ومنه تقديم الرحمة على العذاب، حيث وقع في القرآن غالباً. والتاسع: الترقى من الأدنى إلى الأعلى، وعكسه. كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومنها: رعاية الفواصل، وإفادة الحصر للاختصاص.

تنبيه: قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر. ونكتة ذلك؛ إما لكون السياق في كل موضع يقتضي ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه، وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه، كما في قوله: تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الآيات.

النوع الخامس والأربعون: في عامه وخاصة

العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر. وصيغته: (كل) و(الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، و(أي)، و(ما) و(من) شرطاً واستفهاماً وموصولاً. و(الجمع المضاف) نحو: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و(المعرف بـأل) نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. و(اسم الجنس المضاف) نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] و(المعرف بـأل) نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، و(النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط) نحو: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفْرٍ﴾ [الإسراء: ٩٣].

فصل: العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عموميه. مثل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٩٣] الآية.

الثاني: العام المراد به الخصوص. نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والقائل واحد.

والثالث: العام المخصوص. وأمثله في القرآن كثيرة جداً. وللناس بينهما فروق: أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد، لا من جهة تناول اللفظ ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها. والثاني أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم. ومنها: أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً وفي الثاني خلاف.

المخصص للعام: إما متصل وإما منفصل.

فالم متصل خمسة، وقعت في القرآن: الاستثناء، والوصف، والشرط، والغاية وبديل البعض من الكل.

والمنفصل آية أخرى في محل آخر أو حديث أو إجماع أو قياس. فمن أمثلة ما خص بالقرآن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾

[المائدة: ٣] خص من الميتة السمك بقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾

[المائدة: ٩٦]. ومن أمثلة ما خص بالحديث قوله تعالى: ﴿مَاءٌ طَهُورًا﴾

[الفرقان: ٤٨] خص منه المتغير بالسنة.

النوع السادس والأربعون: في مجمله ومبينه

المجمل: ما لم تتضح دلالته. وهو واقع في القرآن، خلافاً لداود الظاهري. وفي جواز بقائه مجملاً أقوال. أصحها: لا يبقى المكلف بالعمل به، بخلاف غيره.

وللإجمال أسباب:

منها: الاشتراك، نحو: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ فإن القرء موضوع للحيض والطهر.

ومنها: الحذف، نحو: ﴿وَرَعَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] يحتمل: (في) و(عن).

ومنها: اختلاف مرجع الضمير، نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] يحتمل عود ضمير الفاعل إلى الله، ويحتمل إلى العمل، أو إلى الكلم.

ومنها: احتمال العطف والاستئناف. ومنها عدم كثرة الاستعمال. ومنها التقديم والتأخير. ومنها: قلب المنقول. ومنها: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر.

فصل: قد يقع التبيين متصلاً؛ نحو: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بعد قوله: ﴿الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومنفصلاً في آية أخرى، نحو: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] فسرره قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] الآية.

وقد يقع التبيين بالسنة، مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]

وقد بينت السنة أفعال الصلاة ومقادير نُصِب الزكوات في أنواعها.
الفرق بين العام والمجمل: أنه يجوز الاستدلال بظاهر العموم
ولا يجوز الاستدلال بظاهر المجمل.

تنبيه: قال ابن الحصار: من الناس من جعل المجمل والمحتمل
بإزاء شيء واحد. والصواب: أن المجمل: اللفظ المبهم الذي لا
يفهم المراد منه. والمحتمل اللفظ الواقع بالوضع الأول على
معنيين مفهومين فصاعداً. والفرق بينهما: أن المحتمل يدل على
أمر معروفة، واللفظ مشترك متردد بينهما، والمبهم: لا يدل على
أمر معروف. مع القطع بأن الشارع لم يفوض لأحد بيان المجمل،
بخلاف المحتمل.

النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه

أفرده بالتصنيف خلائق لا يحصون، منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، ومكي، وابن العربي، وآخرون.

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ. وقد قال علي لقاض: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت.

وفي هذا النوع مسائل.

الأولى: يرد الناسخ بمعنى الإزالة، والتبديل، والتحويل، والنقل من موضع إلى موضع.

الثانية: النسخ مما خص الله به هذه الأمة؛ لحكم منها التيسير، وقد أجمع المسلمون على جوازه، واختلفوا؛ فقليل: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن. وقيل بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنها أيضاً من عند الله. قال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاضد لها، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمعها سنة عاضدة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة.

الثالثة: لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر. أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ؛ ومنه الوعد والوعيد.

الرابعة: قال بعضهم: سور القرآن باعتبار الناسخ والمنسوخ

أقسام:

قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ: وهو ثلاثة وأربعون: سورة الفاتحة، ويس، والحجرات، والرحمن، والحديد، والصف، والجمعة، والتحريم، والملك، والحاقة، ونوح، والجن، والمرسلات، وعم، والنازعات، والانفطار، وثلاث بعدها، والفجر، وما بعدها إلى آخر القرآن؛ إلا التين، والعصر، والكافرون.

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ: وهو خمس وعشرون: البقرة، وثلاث بعدها، والحج، والنور، وتاليها، والأحزاب، وسبأ، والمؤمن، والشورى، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمزمل، والمدثر، وكورت، والعصر.

وقسم فيه الناسخ فقط: وهو ستة: الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والأعلى.

وقسم فيه المنسوخ فقط: وهو الأربعون الباقية. كذا قال. وفيه نظر.

الخامسة: النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نسخ تلاوته وحكمه معاً. ومثاله قول عائشة: كان فيما أنزل: عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات. فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن. قال مكي: هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو، والناسخ أيضاً غير متلو، ولا أعلم له نظيراً. انتهى.

الضرب الثاني: ما نسخ حكمه دون تلاوته، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جداً، وإن أكثر الناس من تعدد الآيات فيه، فإن المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربي بين ذلك وأتقنه.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام: قسم ليس من النسخ في شيء، ولا من التخصيص، ولا له علاقة بهما بوجه من الوجوه. وقسم هو من قسم المخصوص لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد. وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، ولو عد في الناسخ لعد جميع القرآن منه.

وها هي الآيات المنسوخة محررة منظومة في أبيات:

قد أكثر الناس في المنسوخ من عدد ...

وأدخلوا فيه آيا ليس تنحصر

وهاك تحرير أي لا مزيد لها ...

عشرين حررها الحذاق والكُبر

أي التوجه حيث المرء كان وإن ...

يوصي لأهليه عند الموت محتضر

وحرمة الأكل بعد النوم من رَفَث ...

وفدية لمطيق الصوم مشتهر

وحق تقواه فيما صح من أثر ...
وفي الحرام قتال للأُلى كفروا
والاعتداد بحول مع وصيتها ...
وأن يدان حديث النفس والفكر
والحلف والحبس للزاني وترك أولى ...
كفروا شهادتهم والصبر والنفر
ومنع عقد لزان أو لزانة ...
وما على المصطفى في العقد مختطراً
ودفع مهر لمن جاءت وآية نج ...
واه كذاك قيام الليل مستطر
وزيد آية الاستئذان من ملكة ...
وآية القسمة الفضلى لمن حضروا
والحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة وجهان:
أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به،
فيتلى لكونه كلام الله، فيثاب عليه؛ فتركت التلاوة لهذه الحكمة.
والثاني: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً
للنعمة ورفع المشقة.
الضرب الثالث: ما نسخ تلاوته دون حكمه. والحكمة في رفع
التلاوة مع بقاء الحكم؛ ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة؛ في
المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن، من غير استفصال لطلب

طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

ومن أمثله: ما روي عن زر بن حبیش، قال: قال لي أبي بن كعب: كأيّن تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثة وسبعين آية. قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة؛ وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم. قلت: وما آية الرجم؟ قال: (إِذَا زَنَا الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

تنبيه: قال ابن الحصار: إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي: ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين، ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة، والناس في هذا بين طرفي نقيض. انتهى.

النوع الثامن والأربعون: في مشكله، وموهم الاختلاف والتناقض

أفرده بالتصنيف قطرب.

والمراد به: ما يوهم التعارض بين الآيات. وكلامه تعالى منزّه عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً، وليس به في الحقيقة؛ فاحتيج لإزالته.

وقد تكلم في ذلك ابن عباس؛ فقد ورد أن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فقال: قول الله: ﴿وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٩] وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَئِيمًا مَكِيدًا﴾ [الأنعام: ٩٣]. فقال: إني أحسبك قمت من عند أصحابك، فقلت لهم: آتي ابن عباس ألقى عليه متشابه القرآن؟ فأخبرهم: أن الله إذا جمع الناس يوم القيامة قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا ممن وحده، فيسألهم فيقولون: ﴿وَاللَّهُ رَئِيمًا مَكِيدًا﴾، قال: فيختم على أفواههم، وتُسْتَنْطَقُ جوارحهم.

قال الكرمانى: الاختلاف على وجهين:

اختلاف تناقض: وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن.

واختلاف تلازم: وهو ما يوافق الجانبين، كاختلاف وجوه القراءات، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام؛ من الناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد.

فصل: قال الزركشي: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة، كقوله في خلق

آدم: ﴿مِنْ تَرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرة: ﴿مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة: ﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١]، ومرة: ﴿مِنْ صَلَاصِلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤].

الثاني: لاختلاف الموضوع أو الموضع كقوله: ﴿وَفُؤْهُمْ إِلَهُهُم مَّسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩].
الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

الرابع: لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢] أي سكارى من الأهوال لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين، كقوله: ﴿بَصُرَكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢] مع قوله: ﴿خَشَعَيْنَ مِنَ الذَّلِيلِ يُنْظَرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].
تنبيه:

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي وتعدر فيها الترتيب والجمع، طلب التاريخ وترك المتقدم بالمتأخر، ويكون ذلك نسخاً، وإن لم يعلم، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين، علم - بإجماعهم - أن النسخ ما أجمعوا على العمل بها.

قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين، نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما: بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الخف.

النوع التاسع والأربعون: في مطلقه ومقيده

المطلق: الدال على الماهية بلا قيد. وهو مع المقيّد كالعام مع الخاص.

الضابط فيه: قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيّد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلق نظر؛ فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجب تقييده به، وإن كان له أصل يرد إليه غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر.

مثال الأول: ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وإطلاقها في كفارة الظهار واليمين، والمطلق كالمقيّد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

فمذهب بعض العلماء حمل المطلق على المقيّد، ومنهم من لا يحمله، ويجوز إعتاق الكافر في كفارة الظهار واليمين، ويكتفى في التيمم بالمسح إلى الكوعين.

ومثال الثاني: تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، وتفييده بالتفريق في صوم من حج متمتعاً. وأطلق كفارة اليمين

وقضاء رمضان؛ فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتتابعاً.
لا يمكن حمله عليهما؛ لتنافي القيدين؛ وهما التفريق والتتابع،
وعلى أحدهما لعدم المرجح.
تنبيه: ما تقدم؛ إذا كان الحكمان بمعنى واحد، وإنما اختلفا في
الإطلاق والتقييد.

فأما إذا حكم في شيء بأمور، ثم في آخر ببعضها، وسكت فيه
عن بعضها، فلا يقتضي الإلحاق، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة
في الوضوء، وذكر في التيمم عضوين، فلا يقال بالحمل. وكذلك:
ذكر العتق، والصوم، والإطعام، في كفارة الظهار، واقتصر في
كفارة القتل على الأولين، فلا يقال بالحمل، وإبدال الصيام
بالطعام.

النوع الخمسون: في منطوقه ومفهومه

المنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق.

فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فالنص، أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، فالظاهر، فإن حمل على المرجوح لدليل فهو تأويل، ويسمى المرجوح المحمول عليه مؤولاً. وقد يكون مشتركاً بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً، سواء. ووجهه على هذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين، مرة أريد هذا ومرة أريد هذا.

ومن أمثلة النص: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

[البقرة: ١٩٦].

ومن أمثلة الظاهر: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فالطهر في

الغسل أظهر.

ومن أمثلة المؤول: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]

يحمل على الخضوع وحسن الخلق.

فصل: والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق. وهو

قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فمفهوم الموافقة: ما يوافق حكمه المنطوق؛ فإن كان أولى

سمي: فحوى الخطاب كدلالة: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣] على

تحريم الضرب، وإن كان مساوياً سمي: لحن الخطاب: كدلالة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتَتَنِي ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] على تحريم الإحراق.

ومفهوم المخالفة: ما يخالف حكمه المنطوق. وهو أنواع:

مفهوم صفة، نحو: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَانْهَهِ﴾ [الحجرات: ٦].

ومفهوم شرط، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَىٰ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

ومفهوم غاية، ومفهوم حصر، نحو: (لا إله إلا الله).

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة،

والأصح في الجملة أنها كلها حجة بشروط:

منها: أن لا يكون المذكور خرج مخرج الغالب،

ومنها: أن لا يكون موافقاً للواقع.

النوع الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن؛ وهي: كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير. وهذا أكثر الكلام. وأما المجاز: فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة، منهم: الظاهرية، وابن القاص من الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية.

وشبهتهم: أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير، وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شرط الحسن؛ فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف، والتوكيد، وتشية القصص، وغيرها.

وقد أفرد بالتصنيف الإمام عز الدين ابن عبد السلام؛ ولخصته مع زيادات كثيرة في كتاب سمّيته: "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن".

وأمثلته في القرآن كثيرة:

من ذلك: إطلاق اسم الكل على الجزء مثل قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعُهُمْ قِيَّاءًا إِنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٩] أي أناملهم. ونكتة التعبير عنها بالأصابع: الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد، مبالغة من الفرار، فكأنهم

جعلوا الأصابع

ومنه: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْسِلُ أَعْيُنِي مُخْتَصِرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي عنباً يؤول إلى الخمرية.

ومنه: إطلاق اسم الحال على المحل، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٦]. أي أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

النوع الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد: لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يبعد. وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي في كتاب سماه: "الجمان".

وعرفه جماعة: بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى. والغرض منه: تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي، وإدنائها البعيد من القريب ليفيد بياناً. وقيل: الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار.

وأدواته: حروف، وأسماء، وأفعال.

ومثال التشبيه المركب في القرآن قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] الآية. فشبّه نوره الذي يلقيه في قلب المؤمن بمصباح اجتمعت فيه أسباب الإضاءة، بوضعه في مشكاة وهي الطاقة وجعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدري في صفائها، ودهن المصباح من أصفى الأذهان؛ لأنه من زيت شجرة في وسط السراج، وهذا مثل ضربه للمؤمن.

قال ابن أبي الأصبع: لم يقع في القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

تشبيهات القرآن تجري على أوجه خمسة:

أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع، اعتماداً على

معرفة الضد، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة. كقوله: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيْطَانِ﴾ [الصفات: ٦٥].

الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه كقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوهُمْ كَرَابٍ يَقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩] الآية. أخرج ما لا يحس وهو الإيمان إلى ما يحس.

الثالث: إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَنفَخْنَا الْجِبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجامع بينهما: الارتفاع في الصورة.

الرابع: إخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بها، كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]

فصل: زوج المجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة. أو يقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة: أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها. وحكمة ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي، أو حصول المبالغة.

مثال إظهار الخفي: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤] فإن حقيقته: (وإنه في أصل الكتاب)، فاستعير لفظ (الأم) للأصل؛ لأن الأولاد

تنشأ من الأم كإنشاء الفروع من الأصول.

ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً: ﴿وَخَفِضْلَهُمَاجَنَاحَ الدُّلِّ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فاستعير للدل أولاً جانب، ثم للجانب جناح، وتقديره: اخفض جانبك ذلاً.

ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً.

فائدة: أنكر قوم الاستعارة بناء على إنكارهم المجاز. وأنكر قوم: إطلاقها في القرآن؛ لأن فيها إيهاماً للحاجة؛ ولأنه لم يرد في ذلك إذن من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي. وقال الطرطوشي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: (إن الله عالم) والعلم هو العقل، ثم لا نصفه به لعدم التوقيف انتهى.

فائدة: تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، فاتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنه مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ؛ فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة. وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية.

النوع الرابع والخمسون: في كنياته وتعريضه
 هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة. وقد تقدم: أن الكناية
 أبلغ من التصريح.

وعرفها أهل البيان بأنها: لفظ أريد به لازم معناه.
 وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه بناءً؛ على أنها
 مجاز، وقد تقدم الخلاف في ذلك.
 وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدرة، نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ
 نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ كناية عن آدم.

ثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَةً
 وَلِي نَجَةٍ وَاحِدَةٍ﴾ [ص: ٢٣] فكنى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛
 لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه.

ثالثها: أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره، ككناية الله عن
 الجماع بالملامسة والمباشرة والإفضاء والرفث والدخول.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي
 الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨] كنى عن النساء بأنهن ينشأن في الترفه
 والتزين الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى
 بلفظ النساء لم يشعر بذلك.

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ
 (فعل).

سادسها: التنبيه على مصيره؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] أي
 مصيره إلى اللهب.

وأما التعريض فهو: لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره، نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب أن تعبد الصغار معه، تلويحاً لعابديها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة.

وذلك يفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أي محمداً ﷺ إعلاءً لقدره.

وإما التلطف به واحتراز عن المخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢] أي ومالككم لا تعبدون؟. بدليل ما بعده.

وإما لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] خوطب النبي ﷺ وأريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وإما للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَ الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩]؛ فإنه تعريض للذم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]؛ فإن سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيخه.

والفرق بين الكناية والتعريض: أن الكناية تدل على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض لفظ لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما يفهم من عرض اللفظ: أي جانبه.

النوع الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص
أما الحصر ويقال له القصر فهو: تخصيص أمر بآخر بطريق
مخصوص.

ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.
وينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على
الموصوف.

مثال قصر الموصوف على الصفة: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]
أي أنه مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبري من الموت
الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله. ومثال قصر الصفة على
الموصوف حقيقياً: (لا إله إلا الله).

وطرق الحصر كثيرة؛ منها: النفي والاستثناء، و (إنما) و (أنما)
وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾
[الأنبياء: ١٠٨]. ومنها: العطف بـ (لا) أو (بل) وضمير الفصل، نحو:
﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي لا غيره، وغير ذلك من الأساليب التي
ذكرها البيانون. وتقديم المعمول نحو: ﴿إِلَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد
اجتمع الحصر وعدمه في آية واحدة، وهي: ﴿أَعْيَزُ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾ [٤٠] بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ [الأنعام: ٤٠ - ٤١]؛ فإن التقديم في الأول قطعاً ليس
للحصر، وفي: (إياه) قطعاً للحصر.

قال الشيخ تقي الدين: ويفهم كثير من الناس من الاختصاص
الحصر، وليس كذلك. وإنما الاختصاص شيء، والحصر شيء

آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر، وإنما عبروا بالاختصاص.

والفرق بين الحصر والاختصاص: أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه. وبيان ذلك: أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من خاص وعام، وكل مركب له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه. والثاني هو الاختصاص وهو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي. ففي الحصر معنى زائد عليه وهو نفي ما عدا المذكور.

النوع السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب
اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب: "سر
الفصاحة" عن بعضهم أنه قال: اللغة هي الإيجاز والإطناب.
قال صاحب الكشف: كما أنه يجب على البليغ في مظهر
الإجمال أن يجمع ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد
التفصيل أن يفصل ويشبع. أنشد الجاحظ:
يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء
فالإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد. والإطناب: بلفظ
أزيد.

والإيجاز والاختصار بمعنى واحد، وقال بعضهم: الاختصار
خاص بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز. والإطناب: قيل
بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخص منه؛ فإن الإسهاب التطويل
لفائدة أو لا لفائدة.

والإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف. فالأول هو
الوجيز بلفظه. وهو تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وسبب حسنه: أنه
يدل على التمكن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «أوتيت جوامع
الكلم». ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾
[النمل: ٣١] جمع في أحرف: العنوان، والكتاب، والحاجة. وقيل في
وصف بليغ: كانت ألفاظه قوالب معناه.

ومن هذا النوع: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على
معان متعددة، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] الآية، قال ابن

مسعود: (ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] الآية، فإنها جامعة لمكارم الأخلاق.

ومن بديع هذا النوع: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَلْبَعَى مَاءٍ﴾ [هود: ٤٤] الآية، أمر فيها، ونهى، وأخبر، ونادى، ونعت، وسمى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقص، وقد أفردت بلاغة هذه الآية بالتأليف.

وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا التَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] الآية، جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام: نادى، وكنت، ونهت، وسمعت، وأمرت، وقصت، وحذرت، وخصت، وعمت، وأشارت، وعذرت؛ فأدت خمس حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيتهما، وحق جنود سليمان.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ فإن معناه كثير ولفظه قليل، وقد فضلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى؛ وهو قولهم: (القتل أنفى للقتل) بعشرين وجهاً وأكثر.

القسم الثاني: إيجاز الحذف، وفيه فوائد.

وأسابيه: منها: مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره. ومنها: التحذير والإغراء، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣] (فناقة الله) تحذير بتقدير: (ذروا)، و(سقياها) إغراء بتقدير: (الزموا).

ومنها: التفعيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام. ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الرعر: ٧٣]

ومنها: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُؤَسَّفُ أَعْرَضَ﴾ [يوسف: ٩٩].

ومنها: صيانتة عن ذكره تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٣] قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ... [الشعراء: ٢٣ - ٢٤] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب: أي: (هو رب) و(الله ربكم) و(الله رب المشرق)؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال.

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي على العبادة وعلى أمورنا كلها.

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره، وسمى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام.

فصل: الأطناب على نوعين إطناب بسط وإطناب زيادة.

فالأول الإطناب بتكثير الجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤] الآية في سورة البقرة، أطنب فيها أبلغ إطناب؛ لكون الخطاب مع الثقيلين، وفي كل عصر وحين للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

والثاني: إطناب زيادة؛ ويكون بأنواع كثيرة، منها: دخول حرف

فأكثر من حروف التأكيد، وهي: (أَنْ) و(أَنَّ) و(لَا م ابتداء) و(القسم) ... وغيرها، وإنما يحسن تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكراً أو متردداً، ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] فأكد ب(إِنْ)، واسمية الجملة. وفي المرة الثانية: ﴿رَبَّنَا عَلِّمْنَا إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ فأكد بالقسم، و(إِنْ)، واللام، واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

واختلف؛ هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة أو لا؟ وهي داخلية في قسم الإيجاز. فجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محموددة ولا مذمومة؛ لأنهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس، الذين ليسوا في رتبة البلاغة. قال القزويني: الأقرب أن يقال: إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله؛ إما بلفظ مساو للأصل المراد، أو ناقص عنه واف، أو زائد عليه لفائدة. والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب. واحترز ب(واف) عن الإخلال بقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل، فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنها من قسم المقبول.

وإنما لم أذكر المساواة في الترجمة؛ لأن المساواة لا تكاد توجد خصوصاً في القرآن.

النوع السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء

اعلم أن الحذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة: على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

وقد اختلف الناس في حد الخبر فقليل: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب. فأورد عليه خبر الله تعالى؛ فإنه لا يكون إلا صادقاً.

وقيل: الذي يدخله التصديق والتكذيب وهو سالم من الإيراد المذكور.

أقسام الخبر: من أقسامه: الوعد والوعيد، نحو: ﴿سُرِّيهِمْ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣] ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ومن أقسامه أيضاً: النفي، بل هو شطر الكلام كله، مثال النفي: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ومثال الجحد: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ ءَايَتُنَا مُبْصَرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [١٣] ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٣ - ١٤] والفرق بين النفي والجحد: أن النافي إن كان صادقاً سمي كلامه نفياً ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً سمي جحداً ونفياً أيضاً، فكل جحد نفى وليس كل نفى جحداً.

ومن أقسامه على الأصح: التعجب. وهو استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره، كقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]

وإذا ورد التعجب من الله صرف إلى المخاطب كقوله: ﴿فَمَا

أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴿البقرة: ١٧٥﴾ أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم؛ ولهذا تُعَبِّرُ جماعة بالتعجب بدله: أي أنه تعجب من الله للمخاطبين.

وقد يرد الخبر بمعنى الأمر، نحو: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وبمعنى النهي، نحو: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي أعنا، ونازع ابن العربي في ذلك وقال: ما وُجد ذلك قط ولا يصح أن يوجد.

قاعدة: العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين كان الكلام إخباراً، نحو: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨] والمعنى: إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام.

فصل: الإنشاء: ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام.

من أقسام الإنشاء: الاستفهام، وقد تستعمل صيغة الاستفهام، في غيره مجازاً، وألف في ذلك ابن الصائغ كتاباً سماه: "روض الأفهام في أقسام الاستفهام". وذكر منها المؤلف اثنين وثلاثين معنى.

منها: الإنكار، والمعنى فيه على النفي، وما بعده منفي؛ ولذلك تصحبه (إلا) كقوله: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ومنها: التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْصَحْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، ومنها: التقرير، وهو: حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده. كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] ﴿أَلَمْ يَحْذَرَ يَتِيمًا فَاوًى﴾ [الضحى: ٦].

قال بعض الأئمة: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام فإنما يقع في خطاب الله، على معنى أن المخاطب عنده عِلْمُ ذلك الإثبات أو النفي حاصل.

ومن أقسامه الأمر: وهو طلب فعل غير كف، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وترد صيغته لمعان كثيرة.

ومن أقسامه: التمني: وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة. ولا يشترط إمكان التمني بخلاف المترجي، وذكر بعضهم: أن التمني والترجي والنداء والقسم: ليس فيها طلب بل هي تنبيه. ولا بدع في تسميته إنشاء. ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] وحرف التمني الموضوع له: (ليت) كما في الآية، وقد يتمنى ب(هل) وب(لعل).

ومن أقسامه: الترجي: نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء، وفرق بينه وبين التمني بأنه في الممكن، والتمني فيه وفي المستحيل، وحرف الترجي: لعل، وعسى.

ومن أقسامه: النداء: وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب: (أدعو). نحو: ﴿يَعْبَادُوا فَتَقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

ومن أقسامه: القسم، ونقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء.

النوع الثامن والخمسون: في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الأصبع، فأورد فيه نحو مائة نوع. وهذه نماذج لهذه الأنواع الواقعة في كتاب الله:

التورية: أن يذكر لفظ له معنيان، أحدها قريب والآخر بعيد، ويقصد بالبعيد ويوري عنه بالقرب فيتوهمه السامع من أول وهلة. قال الزمخشري: لا ترى باباً في البيان أدق ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي خياراً، وظاهر اللفظ: يوهم التوسط، مع ما يعضده من توسط قبلة المسلمين، الواقعة في السياق، فصدق على لفظه (وسط) ها هنا أن يسمي تعالى به لاحتتمالها المعنيين، ولما كان المراد أبعدهما وهو: الخيار صلحت أن تكون من أمثلة التورية.

الاستخدام: هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيان، بل فضله بعضهم عليها، وهو: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين، يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر الآخر. ومثله قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] الآية. فلفظ (كتاب) يحتمل الأمد المحتوم، والكتاب المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم المعنى الأول، و(يمحو) يخدم الثاني.

الالتفات: نقل الكلام من أسلوب إلى آخر. أعني: من التكلم أو

الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها، وله فوائد: منها تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملل؛ لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات والسلامة من الاستمرار على منوال واحد، ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف. مثاله من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصل: (وإليه أرجع). ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة.

اتلاف اللفظ مع اللفظ واتلافه مع المعنى:

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً؛ بأن يقرن الغريب بمثله، والمتداول بمثله. كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥] أتى بأغرب ألفاظ القسم، وبأغرب صيغ الأفعال، وبأغرب الألفاظ الهلاك، فاقضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة؛ رعاية في اتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتبادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، وإن كان فخماً كانت ألفاظه مفخمة أو جزلاً فجزلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣] لما كان الركوب إلى الظالم دون مشاركته في الظلم، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم، فأتى بلفظ المس الذي هو دون الإحراق.

الترتيب: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في

الخلقة الطبيعية، ولا يدخل فيها وصفاً زائداً، مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيََكُونُوا شِوْحًا﴾ [غافر: ٦٧].

الجناس: هو تشابه اللفظين في اللفظ. وفائدته: الميل إلى الإصغاء إليه، فإن مناسبة الألفاظ تحدث ميلاً وإصغاء إليها؛ ولأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى ثم جاء والمراد به آخر كان للنفس تشوق إليه.

من أنواع التام؛ بأن يتفقا بأنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثْبِتُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥] قيل: ولم يقع منه في القرآن سواه.

ومنها: المصحف وهو اختلاف الحروف في النقط، والمُحرف وهو اختلافها في الحركات، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُخْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

الجمع مع التفريق والتقسيم: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] الآيات. فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾؛ لأنها متعددة معنى، إذ النكرة في سياق النفي تعم. والتفريق في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ والتقسيم في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ [وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا] [هود: ١٠٨].

اللف والنشر: هو أن يذكر شيئاً أو أشياء، إما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً؛ بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به.

فالإجمالي كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [البقرة: ١١١] أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا النصارى.

والتفصيلي إما أن يكون على ترتيب اللف، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار.

وإما أن يكون على عكس ترتيبه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الخ.

المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا. كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]؛ فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباري تعالى لمشاكلة ما معه.

المطابقة. وتسمى الطباق: الجمع بين متضادين في الجملة. وهو قسمان: حقيقي، ومجازي: فمن أمثلة الأول: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] ﴿وَنَحْسَبُهُمْ آتِكَافًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]. ومن أمثلة المجازي: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي ضالاً فهديناه.

ومنه نوع يسمى الطباق الخفي، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِضُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]؛ لأن الغرق من صفات الماء، فكأنه جمع بين الماء والنار.

قال ابن منقذ: وهي أخفى مطابقة في القرآن.

النوع التاسع والخمسون: في فواصل الآي

الفاصلة: كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وقرينة السجع. وقال القاضي أبو بكر: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني.

وفرق الداني بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلة هي الكلام المنفصل عما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس، وكذلك الفواصل يَكُنْ رؤوس آية وغيرها، وكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية.

فالفاصلة تقع عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يبين القرآن بها سائر الكلام، وسميت فواصل؛ لأنه يفصل عنده الكلامان، واخذ من قوله تعالى: ﴿كَتَبَ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣] ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً، لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر، وجب سلب القافية عنه أيضاً. وكما يمنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه. وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلاف. والجمهور على المنع.

قال الجعبري: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي، وقياسي. أما التوقيفي: فما ثبت أنه ﷺ وقف عليه دائماً، تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله مرة أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة،

أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة.

وأما القياسي: فهو: ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محذور في ذلك؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز.

فائدتها: أن القرآن نزل على أساليب الفصيح من كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنما لم يجرى على أسلوب واحد؛ لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نمط واحد؛ لما فيه من التكلف، ولما فيه في الطبع من الملل؛ ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد؛ فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع وبعضها غير متماثلة.

فصل: ألف الشيخ ابن الصائغ كتباً سماه: "إحكام الرأي في أحكام الآي" قال فيه: اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يُرتكَبُ لها أمور من مخالفة الأصول. قال: وقد تتبعنا الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة، فعثرت منها على نيف عن الأربعين حكماً:

فمنها تقديم المعمول، وتقديم ما هو متأخر في الزمان، وتقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠] وتقديم الضمير على ما يفسره.

ومنها حذف بعض الحروف وزيادة بعضها مثل: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَسِرْ﴾

[الفجر: ٤] وصرف مالا ينصرف نحو: ﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥ - ١٦].

هذه نماذج منها وهي محل اجتهد العلماء، فمن ذلك عدهم قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] فقالوا: أراد جنة من باب الاستغناء بالثنية عن الإفراد، وأنكر ذلك ابن قتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت، أو الألف، أو حذف همز أو حرف، فإما أن يكون الله وعد بجنتين فنجعلهما جنة واحدة؛ لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا؟ وهو يصفها بصفات الاثنين، قال: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

تنبه قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر - لا تنقضي عجائبه.

فصل: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء:

التمكين: ويسمى ائتلاف القافية: ومن أمثلة ذلك: ﴿يَشْعَبُ أَصْلُوئُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ﴾ [هود: ٨٧] الآية؛ فإنه لما تقدم في الآية ذكر العبادة وتلاه ذكر التصرف في الأموال اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد على الترتيب؛ لأن الحلم يناسب العبادات، والرشد يناسب الأموال.

وحكي: أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٩٠] (فاعلموا أن الله غفور رحيم) - ولم يكن

يقرأ القرآن-، فقال: إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا؛ الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه.

التصدير: وهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت في أول الآية، وتسمى أيضاً رد العجز على الصدر. وهو أقسام: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] أو يوافق أول كلمة منه، نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] الثالث: أن يوافق بعض كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]

التوشيح: وهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية، والفرق بينه وبين التصدير: أن هذا دلالة معنوية وذاك لفظية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣] الآية؛ فإن (اصطفى) لا يدل على أن الفاصلة (العالمين) باللفظ؛ لأنه غير لفظ (اصطفى). ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

تنبيهات:

الأول: قال الزمخشري: لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردھا إلا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتأمة، فأما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين الألفاظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه، فليس من قبيل البلاغة.

الثاني: مبنى الفواصل على الوقف؛ ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس.

الثالث: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته: وجود التمكن من التطريب بذلك. كما قال سيبويه: إنهم إذا تمرنوا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

الرابع: حروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة. فالأولى: مثل:

﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ۝٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: ١ - ٤]. والثاني:

مثل: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝١ تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٣ - ٤].

النوع الستون في فواتح السور

أفردھا بالتألیف ابن أبی الأصبع فی کتاب سماه: "الخواطر السوانح فی أسرار الفواتح" وأنا ألخص هنا ما ذكره مع زوائد من غیره:

اعلم أن الله تعالى افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شيء من السور عنها.
الأول: الثناء عليه تعالى، والثناء قسماً: إثبات لصفات المدح، ونفي وتنزيه عن صفات النقص.

فالأول: التحميد في خمس سور، و(تبارك) في سورتين.
والثاني: التسبيح في سبع سور. قال الكرمانی: التسبيح كلمة استأثر الله بها فبدأ بالمصدر في (بنی إسرائيل)؛ لأنه الأصل، ثم بالماضي في (الحديد) و(الحشر)؛ لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى استيعاباً لهذه الكلمة في جميع جهاتها.

الثاني: حروف التهجي، في تسع وعشرين سورة.

الثالث: النداء في عشر سور: خمس بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب، والطلاق، والتحريم، والمزمل، والمدثر. وخمس بنداء الأمة: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والممتحنة.

الرابع: الجمل الخبرية، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١] ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ

اللَّهِ﴾ [التوبة: ١] ﴿أَفَئِنَّ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] وهي ثلاث وعشرون صورة.

الخامس: القسم في خمس عشرة سورة: سورة أقسم فيها بالملائكة؛ وهي: ﴿وَالصَّغَفَاتِ﴾ [الصفات: ١] وسورتان بالأفلاك: البروج، والطارق.

وست سور بلوازمها: فالنجم قسم بالثريا، والفجر بمبدأ النهار، والشمس بآية النهار، والليل بشرط الزمان، والضحي بشرط النهار، والعصر بالشطر الآخر أو بجملة الزمان.

وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر: ﴿وَالذَّارِيَةِ﴾ [الذاريات: ١] ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ [المرسلات: ١].

وسورة بالتربة التي هي منها أيضاً وهي: الطور. وسورة بالنبات وهي: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾ [النازعات: ١]، وسورة بالحيوان الناطق وهي: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾ [النازعات: ١]، وسورة بالبهيم؛ وهي ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ [العديات: ١].

السادس: الشرط في سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوْحَى﴾ [الجن: ١]، ﴿أَقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [العلق: ١]، المعوذتين.

الثامن: الاستفهام في ست سور: ﴿هَذَا أَقْ﴾ [الإنسان: ١]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [الغيل: ١]، ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون: ١].

التاسع: الدعاء في ثلاث: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [الطففين: ١]، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿تَبَّتْ﴾ [المسد: ١].

العاشر: التعليل في ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾ [فريش: ١]. هكذا جمع أبوشامة
ثم نظم ذلك في بيتين فقال:
أثنى على نفسه سبحانه بثبو

ت الحمد والسلب لما استفتح السورا
والأمر والشرط والتعليل والقسم الد

عا حروف التهجي استفهم الخبرا
وقال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء، وهو أن يُتَأَنَّقَ في
أول الكلام؛ لأنه أول ما يقرع السمع. قالوا: وقد أتت جميع فواتح
السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها، كالتحميدات،
وحروف الهجاء، والنداء، وغير ذلك.

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يسمى براعة الاستهلال،
وهو: أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه،
ويشير إلى ما سبق الكلام لأجله، والعلم الأسنى في ذلك سورة
الفاتحة، التي هي مطلع القرآن؛ فإنها مشتملة على جميع مقاصده،
وذلك أن العلوم التي احتوى عليها القرآن، وقامت بها الأديان
أربعة: علم الأصول وإليه الإشارة: ﴿بِالْكِتَابِ وَالْحِكْمِ﴾ [الرحمن: ١]،
[الفاتحة: ٢ - ٣]. وعلم العبادات وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وعلم
السلوك، وإليه الإشارة بـ ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].
[الفاتحة: ٥ - ٦]. وعلم القصص، وإليه الإشارة بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فنبه في الفاتحة على جميع مقاصد

القرآن، وهذا هو الغاية في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة. وكذلك أول سورة ﴿أَقْرَأْ﴾ فإنها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال لكونها أول ما أنزل؛ فإن فيها الأمر بالقراءة والبدء فيها: (باسم الله)، وفيه الإشارة إلى علم الأحكام، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار، من قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] ولهذا قيل: إنها جديرة أن تسمى: عنوان القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله.

النوع الحادي والستون: في خواتم السور

هي أيضاً مثل الفواتح في الحسن؛ لأنها آخر ما يقرع الأسماع؛ فلهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة مع إيدان السامع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوف إلى ما يذكر بعد؛ لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض، وتحميد، وتهليل، ومواعظ، ووعد، ووعيد، إلى غير ذلك.

كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة، إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال، ففصل جملة لك بقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] والمراد المؤمنون؛ ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيد ليتناول كل إنعام، لهذا وصفهم بالسلامة من غضب الله تعالى والضلال المسببين عن معاصيه، وتعدى حدوده.

وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة.

وكالوصايا التي ختمت بها سورة آل عمران: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَاصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠] الآية.

والفرائض التي ختمت بها سورة النساء، وحسن الختم بها؛ لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حي؛ ولأنها آخر ما نزل من الأحكام.

وكالتبجيل والتعظيم الذي ختمت به المائدة.

وكالوعد والوعيد الذي ختمت به الأنعام.

وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي ختمت به الأعراف.

وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام التي ختم به الأنفال. وكوصف الرسول ومدحه، والتهليل الذي ختمت به براءة. وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي ختم به يونس. ومثلها خاتمة هود.

ووصف القرآن ومدحه الذي ختم به يوسف. والوعيد والرد على من كذب الرسول الذي ختم به الرعد. ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة إبراهيم: ﴿ هَذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢] الآية. ومثلها خاتمة الأحقاف، وكذا خاتمة الحجر بقوله: ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩] وهو مفسر بالموت فإنها في غاية البراعة.

وانظر إلى براعة آخر آية نزلت؛ وهي قوله: ﴿ وَأَنقُوتُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة للوفاة. وكذا آخر سورة نزلت وهي سورة النصر، فيها الإشعار بالوفاة، كما أخرج البخاري عن ابن عباس: أن عمر سألهم عن قوله: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر: ١] فقالوا: فتح المدائن والقصور. قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أجل ضرب لمحمد نُعِيَتْ له نفسه.

النوع الثاني والستون: في مناسبة الآيات والسور

أفرده بالتأليف العلامة أبوجعفر بن الزبير في كتاب سماه: "البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن". ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي في كتاب سماه: "نظم الدرر في تناسب الآي والسور". وكتابي الذي صنفته في أسرار التنزيل كافل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات، وقد لخصت منه مناسبات السور خاصة في جزء لطيف سميته: "تناسق الدرر في تناسب السور" وعلم المناسبة علم شريف، قل اعتناء المفسرين به لدقته، وممن أكثر منه الإمام فخر الدين، فقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربي في "سراج المريدين": ارتباط آي القرآن بعضها ببعض -حتى يكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني- علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة، ختمنا عليه وجعلناه بيننا وبين الله، ورددناه إليه.

وقال غيره: أول من أظهر علم المناسبة: الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غزير العلم في الشريعة والأدب، وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟. وكان

يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصاب عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه، فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة، شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض.

وقال الشيخ ولي الدين الملوحي: قد وهم من قال: لا يطلب للآي الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الوقائع المفرقة. وفصل الخطاب: أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ، مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف، كما أنزل جملة إلى بيت العزة، ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر. والذي ينبغي في كل آية: أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة؛ ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقى له. انتهى.

وقال الإمام الرازي في سورة البقرة: ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه

ونظم آياته، ولعل الذين قالوا إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلا أنني رأيت جمهور المفسرين معرضين على هذه اللطائف، غير منتبهين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل:

والنجم تستصغر الأبصار صورته

والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

فصل المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

فنقول: ذكر الآية بعد الأخرى؛ إما أن يكون ظاهر الارتباط لتعلق الكلم ببعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح، وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل، وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما أن لا يظهر الارتباط بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به؛ فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشتركة في الحكم أولاً، فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يُخْرِجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤] للتضاد بين الولوج والخروج والنزول والعروج، وشبه

التضاد بين السماء والأرض.

ومما الكلام فيه التضاد: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة، وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعداً، ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليعلم عظم الأمر والناهي.

وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة تجده كذلك.

وإن لم تكن معطوفة: فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط، وله أسباب:

أحدها: التنظير، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء، كقوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥]. عقب قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤].

الثاني: المضادة، كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] الآية، فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين؛ فبينهما جامع وهمي ويسمى بالتضاد من هذا الوجه، وحكمته: التشويق والثبوت على الأول، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

الثالث: الاستطراد، كقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ اٰدَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلٰىكَ لِبَاسًا يُؤْرِىْ سَوْءَ تَكْمُ وَرِيْثًا وَلِبَاسُ النُّفُوْىْ ذٰلِكَ خَبِيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بُدُوِّ السوءات وخصف الورق عليهما، إظهاراً للمنة في ما خلق من اللباس.

ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان: حسن التخلص، وهو أن ينتقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاصاً، دقيق المعنى، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما، وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله: لم يقع منه في القرآن شيء؛ لما فيه من التكلف، وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم. وليس كما قال؛ ففيه من التخلصات العجيبة ما يحير العقول.

وانظر إلى سورة الأعراف كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة، ثم ذكر موسى، إلا أن قص حكاية السبعين رجلاً.

وفي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين في السد بعد دكه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في السور وذكر الحشر، ووصف ما للكفار والمؤمنين.

قاعدة: قال بعض المتأخرين: الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن: هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة

له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها، فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته تبين لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة. انتهى.

فصل: من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها، وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سميته: "مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع".

وانظر إلى (سورة القصص) كيف بدئت بأمر موسى ونصرته وقوله: ﴿فَلَن أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] وخروجه من وطنه، وختمت بأمر النبي ﷺ بأن لا يكون ظهيراً للكافرين، وتسليته عن إخراجهم من مكة ووعد بالعود إليها، لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّا رَأَوُوهُ﴾ [القصص: ٧] قال الزمخشري: وقد جعل الله فاتحة سورة: (قد أفلح المؤمنون)، وأورد في خاتمتها: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة.

ومنه: مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها، حتى إن منها ما يظهر تعلقها به لفظاً، كما في: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [النبأ: ٥] ﴿لَا يَلْفُ قَرِيْشٍ﴾ [قريش: ١] فقد قال الأخفش: اتصالها بها من باب: ﴿فَالْفَقْطَةُ وَالْفِرْعَوْنُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقال بعضهم: إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفي تارة ويظهر أخرى:

كافتتاح سورة الأنعام بالحمد؛ فإنه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء كما قال تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله: ﴿وَجِلَّ بَيْنَهُمْ وَيَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤] كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة الواقعة بالأمر به. وقال بعضهم: لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تُطْلَعُ على أنه توقيفي صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف، كما في الحواميم.

الثاني: الموافقة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

الثالث: للتوازن في اللفظ كآخر ﴿تَبَّتْ﴾ [المسد: ١] وأول الإخلاص.

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى؛ كالضحى، و﴿أَنزَلْنَا﴾ [الشرح: ١].

وقال بعض الأئمة: وسورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية، والالتجاء إليه في دين الإسلام، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية.

وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين.

وآل عمران مكملة لمقصودها. فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم. وأما سورة النساء فتضمنت أحكام الأسباب التي بين الناس. وهي نوعان: مخلوقة لله، ومقدورة لهم، كالنسب والصهر؛ ولهذا كانت المناسبة العجيبة في الافتتاح وبراعة الاستهلال. وأما المائدة: فسورة العقود تضمنت بيان تمام الشرائع، ومكملات الدين والوفاء بعهود الرسل، وما أخذ على الأمة وبها تم الدين، فهي سورة التكميل؛ ولهذا أكثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، ففيها من إشارات الختم والتمام. وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيات من أحسن الترتيب.

حكى الخطابي: أن الصحابة لما اجتمعوا على القرآن وضعوا (سورة القدر) عقب (العلق)، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] الإشارة إلى قوله: ﴿أَفْرَأَ﴾

[العلق: ١].

قال القاضي أبو بكر بن العربي: وهذا بديع جداً. فصل: قال في "البرهان": ومن ذلك افتتاح السور بالحروف المقطعة، واختصاص كل واحدة بما بدئت به، حتى لم يكن لترد

﴿آلَ﴾ في موضع ﴿الر﴾ ولا ﴿حَمَ﴾ في موضع ﴿طس﴾. قال:
وذلك أن كل سورة بدئت بحرف منها، فإن أكثر كلماتها وحروفها
مماثل له، فحق لكل سورة منها أن لا يناسبها غير الواردة فيها، فلو
وضع ﴿قَ﴾ موضع ﴿تَ﴾ لعدم التناسب الواجب مراعاته في
كلام الله.

ومن هذا النوع: مناسبة أسماء السور لمقاصدها، وفي "عجائب"
الكرماني: إنما سميت السور السبع ﴿حَمَ﴾ على الاشتراك في
الاسم؛ لما بينهن من التشاكل الذي اختصت به؛ وهو أن كل
واحدة منها استفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب، مع تقارب
المقادير في الطول والقصر، وتشاكل الكلام في النظام.

قال الشيخ تاج الدين السبكي: سأل الإمام: ما الحكمة في
افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح والكهف بالتحميد؟ وأجاب: بأن
التسبيح حيث جاء يقدم على التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾
[الحجر: ٩٨] (سبحان الله والحمد لله).

النوع الثالث والستون: في الآيات المشتبهات

أفرده بالتصنيف خلق: أولهم فيما أحسب الكسائي، ونظمه السخاوي، وألف في توجيهه الكرمانى كتابه: "البرهان في متشابه القرآن" وأحسن منه: "درة التنزيل وغرة التأويل" لأبي عبد الله الرازي. وأحسن من هذا: "ملاك التأويل" لأبي جعفر بن الزبير ولم أقف عليه. وللقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف؛ سماه: "كشف المعاني عن متشابه المثاني" وفي كتاب: أسرار التنزيل؛ المسمى: "قطف الأزهار في كشف الأسرار" من ذلك الجمل الغفير.

والقصد به: إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، بل تأتي في موضع واحد مقدماً، وفي آخر مؤخراً، كقوله في البقرة: **وَادْخُلُوا** ﴿٥٨﴾ **وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ** ﴿٥٨﴾ [البقرة: ٥٨] وفي الأعراف: **وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا** ﴿١٦١﴾ [الأعراف: ١٦١]. وفي البقرة: **﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١٧٣] وسائر القرآن: **﴿وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾** [المائدة: ٣] أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها، نحو في البقرة: **﴿وَيَكُونُ لِلَّذِينَ**

لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] وفي الأنفال: **﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾** [الأنفال: ٣٩]

أو في موضع معروفاً وفي آخر منكراً، أو مفرداً وفي آخر جمعاً، أو بحرف وفي آخر بحرف آخر، أو مدغماً وفي آخر

مفكوكاً، وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات وهذه بعض الأمثلة منه بتوجيهها:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُم سُوءَ الْعَذَابِ يُذَيِّبُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] وفي إبراهيم: ﴿وَيَذَيِّبُونَ﴾ [إبراهيم: ٦] بالواو؛ لأن الأولى من كلامه تعالى لهم، يعدد عليهم المحن تكرماً في الخطاب. والثانية من كلام موسى فعددها.

وكذا في البقرة: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] وفي الأعراف: ﴿فَأَنْبَجَسْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] لأن الانفجار أبلغ في كثرة الماء، فناسب سياق ذكر النعم التعبير به.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُدًى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠] وفي آل عمران: ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدًى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] لأن الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة، وفي آل عمران المراد به الدين؛ لتقدم قوله: ﴿لَمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ ومعناه: أي دين الله الإسلام.

قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] وفي إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥] لأن الأول: دعا قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به، وهو واد، فدعا بأن يصير بلداً. والثاني: دعا به بعد عوده وسكنى جرهم به ومصيره بلداً فدعا بأمنه.

قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] وفي آل عمران:

﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤] لأن الأولى خطاب للمسلمين، والثانية خطاب للنبي ﷺ، و(إلى) ينتهى بها من كل جهة، و(على) لا ينتهى بها إلا من جهة واحدة وهي العلو، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها، وإنما أتى النبي ﷺ من جهة العلو خاصة فناسب قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾، ولهذا أكثر ما جاء في جهة النبي ﷺ ب(على) وأكثر ما جاء في جهة الأمة ب(إلى).

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] لأن الأولى وردت بعد نواه، فناسب النهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر، فناسب النهي عن تعديها وتجاوزها بأن يوقف عندها.

فهذه أمثلة يستضاء بها، وقد تقدم بعض منها كثير في الأنواع السابقة.

النوع الرابع والستون: في إعجاز القرآن

أفرد بالتصنيف خلائق: منهم الخطابي، والرماني، والزملكاني، والإمام الرازي، وابن سراقه، والقاضي أبو بكر الباقلاني؛ قال ابن العربي: ولم يصنف مثل كتابه.

اعلم أن المعجزة: أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة.

وهي إما حسية وإما عقلية.

وأكثر معجزات بني إسرائيل كانت حسية لبلاذتهم وقلة بصيرتهم، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلية لفرط ذكائهم وكمال أفهامهم؛ ولأن هذه الشريعة - لما كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة - خصت بالمعجزة العقلية الباقية؛ ليراها ذوا البصائر، كما قال ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً» أخرجه البخاري.

قيل إن معناه: أن معجزات الأنبياء انقضت بانقراض أعصارهم، فلم يشهدوا إلا من حضرها. ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيبات، فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون؛ يدل على صحة دعواه.

وقيل: المعنى أن المعجزات الواضحة الماضية كانت حسية تشاهد بالأبصار؛ كناقاة صالح وعصا موسى. ومعجزات القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته، والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمراً.

قال في "فتح الباري": ويمكن نظم القولين في كلام واحد؛ فإن محصلهما لا ينافي بعضه بعضاً، ولا خلاف بين العقلاء: أن كتاب الله تعالى معجز لم يقدر أحد على معارضته بعد تحديهم بذلك. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فلو لا أن سماعه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا يكون حجة إلا وهو معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [٥٠ - ٥١] [الأنبياء: ٥٠ - ٥١] أول ما يكفهم أننا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ﴿الأنبياء: ٥٠ - ٥١﴾ فأخبر أن الكتاب آيات من آياته، كاف في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره، وآيات من سواه من الأنبياء، ولما جاء به النبي ﷺ إليهم، وكانوا أفصح الفصحاء، ومصاقع الخطباء، وتحداهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين فلم يقدرُوا، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤] ثم تحداهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [١٣] ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٣ - ١٤] ثم تحداهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ

أَفْتَرْتَهُ قُلُوبُهُمْ فَأَتُوا سُورَةَ مِثْلِهِ ﴿يونس: ٣٨﴾ الآية، ثم كرر في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] الآية، فلما عجزوا عن معارضته، والإتيان بسورة تشبهه على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء، نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال: ﴿قُلْ لَّيِّنَ أَجْمَعَتِ الْإِلَهِاتُ وَالْحِجْنُ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] هذا وهم الفصحاء اللد، وقد كانوا أحرص شيء على إطفاء نوره وإخفاء أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضته لعدلوا إليها قطعاً للحجة.

ولم ينقل عن أحد منهم أنه حدث نفسه بشيء من ذلك ولا رame، بل عدلوا إلى العناد تارة، وإلى الاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: (سحر)، وتارة قالوا: (شعر)، وتارة قالوا: (أساطير الأولين)، كل ذلك من التحير والانقطاع، ثم رضوا بتحكيم السيف في أعناقهم، وسبي ذراريهم وحرمتهم، واستباحة أموالهم، وقد كانوا آنف شيء وأشدّه حمية، فلو علموا أن الإتيان بمثله في قدرتهم لبادروا إليه؛ لأنه أهون عليهم.

كيف وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس قال: جاء الوليد بن المغيرة إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه، فقال: يا عم! إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاّ ليعطوكه؛ لئلا تأتي محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريش أنني من أكثرها مالاّ. قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك كاره له. قال: وماذا أقول؟! فوالله! ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، ولا

برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن. والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا. والله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلو عليه، وإنه ليعظم ما تحته.

قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه. قال: فدعني حتى أفكر، فلما فكر قال: (هذا سحر يؤثر يآثره عن غيره).

قال الجاحظ: بعث الله محمداً ﷺ أكثر ما كانت العرب شاعراً وخطيباً؛ وأحكم ما كانت لغة، وأشد ما كانت عدة، فدعا أقصاها وأدناها إلى توحيد الله وتصديق رسالته، فدعاهم بالحجة، فلما قطع العذر وأزال الشبهة، وصار الذي يمنعهم من الإقرار الهوى والحمية، دون الجهل والحيرة، حملهم على حظهم بالسيف، فنصب لهم الحرب، ونصبوا له، وقتل من عليتهم وأعلامهم وبني أعمامهم، وهو في ذلك يحتج عليهم بالقرآن، ويدعوهم صباحاً ومساءً إلى أن يعارضوه إن كان كاذباً بسورة واحدة، أو بآيات يسيرة، فكما ازداد تحدياً لهم بها، وتقريعاً لعجزهم عنها، تكشف عن نقصهم ما كان مستوراً، وظهر منه ما كان خفياً، فحين لم يجدوا حيلة ولا حجة قالوا له: أنت تعرف من أخبار الأمم ما لا نعرف، فلذلك يمكنك ما لا يمكننا.

فصل: لما ثبت كون القرآن معجزة نبينا ﷺ وجب الاهتمام بمعرفة نوع الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك كثيراً، فبين محسن ومسيء.

فزعم النظام أن إعجازه بالصرفة: أي أن الله صرف العرب عن معارضته، وسلب عقولهم وكان مقدوراً لهم، لكن عاقبهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات.

وهذا قول فاسد بدليل: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم تبق فائدة لاجتماعهم؛ لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى مما يحتفل بذكره.

وأيضاً فيلزم من القول بالصرفة: زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة: أن معجزة الرسول العظمى باقية ولا معجزة له سوى القرآن.

قال القاضي أبو بكر: وليس هذا بأعجب من قول فريق منهم: إن الكل قادرون على الإتيان بمثله، وإنما تأخروا عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموا لوصلوا إليه به، ولا بأعجب من قول آخرين: إن العجز وقع منهم، وأما من بعدهم ففي قدرته الإتيان بمثله، وكل هذا لا يعتد به.

قال ابن سراقه: اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة كلها حكمة وصواب، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره.

فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة.

وقال آخرون: هو البيان والفصاحة.

وقال آخرون: هو الرصف والنظم.

وقال آخرون: هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب؛ من النظم، والنثر، والخطب، والشعر، مع كون حروفه في كلامهم ومعانيه في خطابهم وألفاظه من جنس كلماتهم، وهو بذاته قبيل غير قبيل كلامهم، وجنس آخر متميز عن أجناس خطابهم، حتى إن من اقتصر على معانيه وغير حروفه أذهب رونقه، ومن اقتصر على حروفه وغير معانيه أبطل فائدته، فكان في ذلك أبلغ دلالة على إعجازه.

وقال آخرون: هو كون قارئه لا يكل، وسامعه لا يمل، وإن تكررت عليه تلاوته.

وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبار عن الأمور الماضية.

وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب والحكم على الأمور بالقطع.

وقال آخرون: هو كونه جامعاً لعلوم يطول شرحها ويشق حصرها. انتهى.

وقال الزركشي في البرهان: أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراده، فإنه جمع ذلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يسبق.

فمنها: الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم سواء المقر والجاحد.

ومنها: أنه لم يزل ولا يزال غضاً طرياً في أسماع السامعين وعلى ألسنة القارئین.

ومنها: جمعه بين صفتي الجزالة والعدوبة، وهما كالمتضادين لا يجتمعان غالباً في كلام البشر.

ومنها: جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد تحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا

الْقُرْآنُ يَفُصِّلُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]

قال الخطابي: وقد قلت في إعجاز القرآن وجهاً ذهب عنه الناس، وهو صنيعة في القلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منشوراً إذا قرع السمع خلص له إلى القلب، من اللذة والحلاوة في حال ذوي الروعة والمهابة في حال آخر، ما يخلص منه إليه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًا مَثَانٍ نَقْشُورُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣]

ومنها: الروعة التي تلحق قلوب سامعيه عند سماعهم، والهيبة التي تعترهم عند تلاوته، وقد أسلم جماعة عند سماع آيات منه، كما وقع لجبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلْقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] إلى قوله: ﴿الْمُهَيَّيِّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧] كاد قلبي أن يطير.

قال: وذلك أول ما وقر الإسلام في قلبي.

وقد مات جماعة عند سماع آيات منه أفردوا بالتصنيف.

النوع الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن

قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وقال ﷺ: «ستكون فتن. قيل: وما المخرج منها؟. قال: كتاب الله؛ فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم» أخرجه الترمذي وغيره.

وعن ابن مسعود قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن، فإن فيه خبر الأولين والآخرين. قال البيهقي: يعني أصول العلم. وعن الحسن قال: أنزل الله مائة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان، ثم أودع علوم الثلاثة: الفرقان.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن. وقال أيضاً: جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو مما فهمه من القرآن.

قلت: ويؤيد هذا قوله ﷺ: «إني لا أحل إلا ما أحل الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه».

وقال الشافعي أيضاً: ليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. فإن قيل: من الأحكام ما يثبت ابتداء بالسنة. قلنا: ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله.

وقال ابن برجان: ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن به أو فيه أصله، قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعمه عنه من عمه، وكذا كل ما حكم به أو قضى به، وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلا يمكن استخراجُه من القرآن لمن فهمه الله، حتى أن بعضهم استنبط عمر النبي ﷺ ثلاثاً وستين سنة؛ من قوله في سورة المنافقين ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١] فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقبها (التغابن) ليظهر التغابن في فقده.

وقال ابن أبي الفضل المرسى في "تفسيره": جمع القرآن علوم الأولين والآخرين، بحيث لم يُحِطْ بها علماً حقيقة إلا المتكلم بها، ثم رسول الله ﷺ، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالى، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم، مثل الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس؛ حتى قال: لو ضاع لي عقل بغير لوجدته في كتاب الله تعالى.

ثم ورث عنهم التابعون بإحسان، ثم تقاصرت الهمم، وفترت العزائم، وتضاءل أهل العلم، وضعفوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه، فنوعوا علومه، وقامت كل طائفة بفن من فنونه، فاعتنى قوم بضبط لغاته، وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه، وعددها وعدد كلماته وآياته وسوره

وأحزابه وأنصافه وأرباعه، وعدد سجدياته، والتعليم عند كل عشر آيات، فسموا القراء.

واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها، حتى أن بعضهم أعرب مشكله وبعضهم أعربه كلمة كلمة.

واعتنى المفسرون بألفاظه، وأعمل كل منهم فكره وقال بما اقتضاه نظره.

واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلة العقلية والشواهد الأصلية والنظرية، فاستنبطوا منه أدلة على وحدانية الله وقدرته وعلمه وتنزيهه عما لا يليق به، وسموا هذا العلم بأصول الدين.

وتأملت طائفة منهم معاني خطابه فرأت منها ما يقتضي العموم ومنها ما يقتضي الخصوص إلى غير ذلك، وسموا هذا الفن أصول الفقه.

وأحكمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام، فأسسوا أصوله وفرعوا فروعها، وسموه بعلم الفروع وبالفقه أيضاً...

وقال القاضي بن العربي في "قانون التأويل": علوم القرآن خمسون علماً، وأربعمئة علم، وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة؛ إذ لكل كلمة ظهر وبطن، وحد ومطلع، وهذا مطلق دون اعتبار تركيب وما بينها من

روابط، وهذا ما لا يحصى ولا يعلمه إلا الله.

قال: وأما علوم القرآن فثلاثة: توحيد، وتذكير، وأحكام.
وأنا أقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز على كل شيء، أما أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلا وفي القرآن ما يدل عليها، وفيه عجائب المخلوقات، وملكوت السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى وتحت الثرى، وبدء الخلق وأسماء مشاهير الرسل والملائكة، وعيون أخبار الأمم السالفة، كقصة آدم مع إبليس في إخراجهم من الجنة، وفي الولد الذي سماه عبد الحارث، ورفع إدريس، وإغراق قوم نوح، وقصة عاد الأولى والثانية، وثمود والناقة، وقوم يونس، ...

وفيه من شأن النبي ﷺ دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسى، وبعثته وهجرته. و غزواته، وأخبار أزواجه عليه السلام، وقصة الإسراء، وانشقاق القمر، وسحر اليهود إياه.

وفيه بدء خلق الإنسان إلى موته، وكيفية الموت، وقبض الروح وما يفعل بها بعد وصعودها إلى السماء، ...

وفيه جميع أسمائه تعالى الحسنی، كما ورد في حديث، ومن أسمائه مطلقاً ألف اسم، ومن أسمائه النبي ﷺ جملة.

وفيه شعب الإيمان البضع والسبعون، وشرائع الإسلام الثلاثمائة وخمسة عشر.

وفيه أنواع الكبائر، وكثير من الصغائر.

إلى غير ذلك مما يحتاج شرحه إلى مجلدات. وقد أفرد الناس كتباً فيما تضمنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل، وأبي بكر ابن العلاء، وأبي بكر الرازي، والكي الهراسي، وأبي بكر ابن العربي، وعبد المنعم بن الفرس، وابن خويز منداد.

وأفرد آخرون كتباً فيما تضمنه من علم الباطن.

وأفرد ابن برجان كتاباً فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث.

وقد ألفت كتاباً سمّيته: "الإكليل في استنباط التنزيل" ذكرت فيه كل ما استنبط منه من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، كثير الفائدة، جم العائدة يجري مجرى الشرح لما أجملته في هذا النوع، فليراجعه من أراد الوقوف عليه.

قال الغزالي وغيره: آيات الأحكام خمسمائة آية.

وقال بعضهم: مائة وخمسون.

قيل: ولعل مرادهم المصرح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتاب "الإمام في أدلة الأحكام": معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، إما بلا ضم إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ كَمَوْلَىٰ﴾

أَلْحَطَبِ ﴿[المسد: ٤].

النوع السادس والستون: في أمثال القرآن

أفرده بالتصنيف الإمام الحسن الماوردي من كبار أصحابنا.
 قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]
 وقال تعالى: ﴿وَذَلِكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [النكيت: ٤٣].

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال. فاعلموا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن علم أمثاله، والناس في غفلة عنه لاشتغالهم بالأمثال وإغفالهم الممثلات، والمثل بلا ممثل كالفرس بلا لجام، والناقة بلا زمام.
 وقد عده الشافعي مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن. وقال غيره:

يستفاد من ضرب الأمثال في القرآن أمور كثيرة: التذكير، والوعظ، والحث، والزجر، والاعتبار، والتقريب، وتقريب المراد للعقل، وتصويره بصورة المحسوس، فإن الأمثال تصور المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنها أثبت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواس، ومن ثم كان الغرض من المثل تشبيه الخفي والغائب بالمشاهد.

أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرح به، وكامن لا ذكر للمثل فيه. فمن أمثلة الأول: قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] الآيات، ضرب فيها للمنافقين مثلين: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر. عن ابن عباس قال: هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزون بالإسلام؛ فيناكحهم المسلمون ويوارثونهم ويقاسمونهم الفيء، فلما ماتوا سلبهم الله العز، كما سلب صاحب النار ضوءه.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: ٥٨] الآية. عن ابن عباس قال: هذا مثل ضربه الله للمؤمن، يقول: هو طيب وعمله طيب؛ كما أن البلد الطيب ثمرها طيب.

﴿وَالَّذِي خَبَتْ﴾ ضرب مثلاً للكافر؛ كالبلد السبخة المالحة، والكافر هو الخبيث وعمله خبيث،

وأما الكامنة: فمنه استخراجهم بعض أمثال العرب من القرآن، فمنه: هل تجد في قولهم: (خير الأمور أوسطها) استخراجوه من قوله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرَهُ عَوْنُ بَيْنِكَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

قولهم: (من جهل شيئاً عاداه) من قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩].

قولهم: (احذر شر من أحسنت إليه) من قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤].

قولهم: (ليس الخبر كالعيان) من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قولهم: (كما تدين تدان) من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾

[النساء: ١٢٣].

وهناك ألفاظ من القرآن جارية مجرى المثل، وهذا هو النوع البديعي المسمى بـ(إرسال المثل).

من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١].

وقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

وقوله: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١].

وقوله: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

النوع السابع والستون: في أقسام القرآن

أفرده ابن القيم بالتصنيف في مجلد سماه: "التبيان".

والقصد بالقسم: تحقيق الخبر وتوكيده.

وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن فالمؤمن مصدق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد.

وأجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عاداتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيري: بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يفصل باثنين: إما بالشهادة، وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة.

وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [٢٣] فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ ﴿[الذاريات: ٢٢ - ٢٣]﴾ صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين؟

ولا يكون القسم إلا باسم معظم، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع: الآية المذكورة بقوله: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣] ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَجْعَلَ﴾ [التغابن: ٧] ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨] ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] ﴿فَلَا أَقِيمُ رَبِّي لَشَرْقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقى كله قسم بمخلوقاته. كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١].

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟.

قلنا: أجيب عنه بأوجه.

أحدها: أنه على حذف مضاف: أي: ورب التين. وكذا الباقي.
الثاني: أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفونه.

الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يجعله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على باري وصانع.

وقال ابن أبي الإصبع: القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع.

عن الحسن قال: إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله.

وقد أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء: بذاته كآيات السابقة، وبفعله نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ۝ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَّهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧]

وبمفعوله نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالنبی ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]، لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه. عن ابن عباس قال: ما خلق الله وما ذرأ ولا برأ نفساً أكرم عليه من محمد ﷺ، وما سمعت الله أقسم بحياة أحد غيره، قال:

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وأكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت (الباء) أتى بالفعل كقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ولا تجدُ الباء مع حذف الفعل، ومن ثم كان خطأ من جعل قسما: ﴿وَاللَّهُ إِنَّكَ الشِّرْكُ﴾ [لقمان: ١٣].

قال ابن القيم: وما أقسم عليه الرب فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه وتعالى يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، ويحذفه أخرى كما يحذف جواب (لو) كثيراً للعلم به.

والقسم لما كان يكثر في الكلام اختُصِرَ، فصار فعل القسم يحذف، ويكتفي بالباء، ثم عوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾

[الأنبياء: ٥٧].

النوع الثامن والستون: في جدل القرآن

أفرده بالتصنيف نجم الدين الطوفي.

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير - يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية - إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أوردته على عادات العرب، دون دقائق طرق المتكلمين؛ لأمرين: أحدها: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾

لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴿[إبراهيم: ٤].

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون، لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولم يكن ملغزاً. فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليهم ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء.

وقال ابن أبي الإصبع: زعم الجاحظ أن المذهب الكلامي لا يوجد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به. وتعريفه: أنه احتجاج المتكلم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام. ومنه نوع منطقي تستنتج منه النتائج الصحيحة من

المقدمات الصادقة؛ فإن الإسلاميين من أهل هذا العلم ذكروا أن من أول سورة الحج إلى قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] خمس نتائج تستنتج من عشر مقدمات.

وقال غيره: استدل سبحانه وتعالى على المعاد الجسماني بضروب.

أحدها: قياس الإعادة على الابتداء كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ﴾ [يس: ٨١] الآية. ثالثها: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر. بقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] وهذه في غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨] الآيتين.

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام ولا يتسق

على أحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما.

من أنواع الجدل: السبر والتقسيم. ومن أمثله في القرآن: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبَيَّةً آتَوْهَا مِنْ أَصْحَابِهَا قَالُوا هَذَا ابْنُكِ وَآتَيْنَاهَا بِالْأَثَرِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] الآية، فإن الكفار لما حرموا ذكور الأنعام تارة وإنائها أخرى، رد تعالى ذلك عليهم بطريق السبر والتقسيم. فقال: إن الخلق لله تعالى خلق من كل زوج مما ذكر ذكراً وأنثى، فمما جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي: ما علته لا يخلو إما أن يكون من جهة الذكورة، أو الأنوثة، أو اشتغال الرحم الشامل لهما، أو لا يدري له علة؛ وهو التعبدى بأن أخذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى إما بوحى وإرسال رسول، أو سماع كلامه، ومشاهدة تلقي ذلك عنه؛ وهو معنى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤] فبطل ما فعلوه، وإذا بطل جميع ذلك ثبت المدعى؛ وهو: أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

ومنها: مجارة الخصم ليعثر؛ بأن يسلم بعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَنْ مَا كَانَتِ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ مُوسَى فَقَالَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَشُرٌّ مِثْلِي﴾ [إبراهيم: ١٠] الآية، فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مراداً بل هو من مجارة الخصم ليعثر، فكانهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشراً حق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة.

النوع السبعون: في المبهمات

أفرده بالتأليف السهيلي، ثم ابن عساكر، ثم القاضي بدر الدين ابن جماعة، ولي فيه تأليف لطيف مع فوائد الكتب المذكورة، مع زوائد أخرى على صغر حجمه جداً، وكان من السلف من يعتني به كثيراً.

قال عكرمة: طلبت (الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت) أربع عشرة سنة.
وللإبهام في القرآن أسباب.

أحدها: الاستغناء ببيانه في موضع آخر، كقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمُ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

الثاني: أن يتعين لاشتهاره، كقوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] ولم يقل (حواء)؛ لأنه ليس له غيرها.

الثالث: قصد الستر عليه؛ ليكون أبلغ من استعطافه، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجِيبُكَ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] الآية، هو الأخنس بن شريق، وقد أسلم بعد وحسن إسلامه.

الرابع: أن لا يكون في تعيينه كبير فائدة، نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

الخامس: التنبيه على العموم، وأنه غير خاص، بخلاف ما لو عين، نحو: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠].

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم، نحو: ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢].

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، نحو: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

تنبيه: قال الزركشي: لا يبحث عن مبهم أخبر الله باستثائه بعلمه كقوله: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمْ لَا يَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. قال: والعجب ممن تجراً وقال: إنهم قريظة، أو من الجن.

قلت: ليس في الآية ما يدل على أن جنسهم لا يعلم، إنما المنفي علم أعيانهم، ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة أو من الجن.

فصل: اعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل المحض لا مجال للرأي فيه، ولما كانت الكتب المؤلفة فيه وسائر التفاسير تذكر فيها أسماء المبهمات والخلاف فيها، دون بيان مستند يرجع إليه. أو عرف يعتمد عليه، ألقت الكتاب الذي ألفته، مذكوراً فيه عزو كل قول إلى قائله من الصحابة والتابعين وغيرهم، معزواً إلى أصحاب الكتب الذين خرجوا ذلك بأسانيدهم، مبيناً فيه ما صح سنده وما ضعف، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظير له في نوعه. وقد رتبته على ترتيب القرآن

والمبهمات على قسمين:

الأول: فيما أبهم من رجل، أو امرأة، أو ملك، أو جني، أو

مثنى، أو مجموع عرف أسماء كلهم، أو (مَنْ) أو (الذي) إذا لم يرد به العموم

ومن أمثلة هذا النوع: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] هو آدم وزوجته حواء بالمد؛ لأنها خلقت من حي.
وقوله: ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. قال مجاهد: موسى. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال محمد.

وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَنْبَغٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [هود: ١٧] وهو ﷺ ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ [هود: ١٧] هو جبريل، وقيل القرآن، وقيل أبو بكر، وقيل علي.
القسم الثاني: في مبهمات الجموع الذين عرف أسماء بعضهم: مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨] سُمي منهم: رافع بن حرملة.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: ١٨٩] سُمي منهم: معاذ بن جبل وثعلبة ابن غنم. ...

وأما مبهمات الأقوام والحيوانات والأمكنة والأزمنة ونحو ذلك فقد استوفيت الكلام عليها في تأليفنا المشار إليه.

النوع الحادي والسبعون: في أسماء من نزل فيهم القرآن
 رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء لكنه غير محرر، وكتاب
 أسباب النزول والمبهمات يغنيان عن ذلك.

وقد أخرج ابن أبي حاتم: عن علي قال: ما في قريش أحد إلا
 وقد نزلت فيه آية. وقيل له: فما نزل فيك؟ قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ
 مِنْهُ﴾ [هود: ١٧].

ومن أمثله: ما أخرجه أحمد والبخاري في "الأدب" عن سعد
 بن أبي وقاص قال: نزلت في أربع آيات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]
 ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدِهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨] وآية تحريم الخمر، وآية الميراث.
 وأخرج ابن أبي حاتم عن رفاعة القرظي قال: نزلت: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا
 لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١] في عشرة أنا أحدهم.

وأخرج الطبراني عن أبي جمعة جنيد بن سبع، -وقيل: جيب
 بن سباع- قال: فينا نزلت: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الفتح: ٢٥] وكنا
 تسعة نفر؛ سبعة رجال وامرأتين.

النوع الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفضائله

اختلف الناس: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟
فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر الباقلاني،
وابن حبان إلى المنع؛ لأن الجميع كلام الله، ولئلا يوهم التفضيل
نقص المفضل عليه، وروي هذا القول عن مالك. قال يحيى بن
يحيى: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ؛ ولذلك كره مالك أن
تعاد سورة أو تردد دون غيرها.

وقال ابن حبان في حديث أبي بن كعب: «ما أنزل الله في التوراة
ولا في الإنجيل مثل أم القرآن»، إن الله لا يعطي لقارئ التوراة
والإنجيل من الثواب مثل ما يعطي لقارئ أم القرآن، إذ الله سبحانه
وتعالى بفضله فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وأعطاهما من
الفضل على قراءة كلامه أكثر مما أعطى غيرها من الفضل على
قراءة كلامه. قال: وقوله: (أعظم سورة) أراد به في الأجر، لا أن
بعض القرآن أفضل من بعض.

وذهب آخرون إلى التفضيل لظواهر الأحاديث، منهم: إسحاق
بن راهويه، وأبوبكر بن العربي، والغزالي.
وقال القرطبي: إنه الحق، ونقله عن جماعة من العلماء
والمتكلمين.

وقال الغزالي: لعلك أن تقول: قد أشرت إلى تفضيل بعض

آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضها بعضاً؟ وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟. فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين: (آية الكرسي) و(آية المداينات)، وبين (سورة الإخلاص) و(سورة تبت)، وترتاع على اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة بالتقليد، فقلد صاحب الرسالة ﷺ، فهو الذي أنزل عليه القرآن. وقال: «يس قلب القرآن» ، وفاتحة الكتاب أفضل سور القرآن، وآية الكرسي سيدة آي القرآن، و«قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن». والأخبار الواردة في فضائل القرآن وتخصيص بعض السور والآيات بالفضل وكثرة الثواب في تلاوتها لا تحصى. انتهى.

وقال ابن الحصار: العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة بالفضل.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: كلام الله في الله أفضل من كلامه في غيره، ف ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أفضل من: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١].

وقال غيره: اختلف القائلون؛ فقال بعضهم: الفضل راجع إلى عظم الأجر ومضاعفة الثواب، بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتدبرها وتفكرها عند ورود أوصاف العلا.

وقيل بل يرجع لذات اللفظ، وأن ما تضمنته (آية الكرسي)، وآخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدلالات على

وحدانيته وصفاته ليس موجوداً مثلاً في: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ وما كان مثلها؛ فالتمييز إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها.

وقال الحلبي: معنى التمييز يرجع إلى أشياء.

أحدها: أن يكون العمل بآية أولى من العمل بأخرى وأَعُوذَ على الناس. وعلى هذا يقال: آية الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من آيات القصص، لأنها لا غنى بالناس عن هذه الأمور.

الثاني: أن يقال: الآيات التي تشتمل على تعديد أسماء الله تعالى وبيان صفاته والدلالة على عظمته أفضل، بمعنى: أن مخبراتها أسنى وأجل قدراً.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو آية خير من آية، بمعنى أن القارئ يتعجل له بقراءتها فائدة سوى الثواب الآجل، ويتأدى منه بتلاوتها عبادة، كقراءة آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين؛ فإن قارئها يتعجل بقراءتها الاحتراز مما يخشى والاعتصام بالله.

النوع السادس والسبعون: في مرسوم الخط وآداب كتابته

أفرده بالتصنيف خلائق من المتقدمين والمتأخرين، منهم: أبو عمرو الداني، وألف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه أبو العباس المراكشي كتاباً سماه: "عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل" بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها، وسأشير هنا إلى مقاصد ذلك إن شاء الله تعالى.

قال ابن فارس: الذي نقوله أن الخط توقيفي؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] وقال: ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ وَمَا يُسْطَرُّونَ﴾ [القلم: ١] وإن هذه الحروف داخلية في الأسماء التي علم الله آدم، وقد ورد في أمر (أبي جاد) ومبتدأ الكتابة أخبار كثيرة ليس هذا محلها، وقد بسطتها في تأليف مفرد.

فصل: القاعدة العربية: أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهد النحاة أصولاً وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

قال أشهب: سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتابة الأولى.

قال الداني: ولا مخالف له من علماء الأمة.

وسئل مالك عن الحروف في القرآن مثل: الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا. قال أبو عمرو:

يعني الواو والألف المزيديتين في الرسم، المعدومتين في اللفظ.
وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في (واو)
أو (ياء) أو (ألف) أو غير ذلك.

وقال البيهقي في "شعب الإيمان": من يكتب مصحفاً فينبغي أن
يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم
فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً
ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً
عليهم.

قلت: وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد: الحذف، والزيادة،
والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على
إحدهما.

القاعدة الأولى: في الحذف: تحذف الألف من ياء النداء نحو:
﴿يَا أَيُّهَا﴾، ﴿يَرْبِّ﴾ ومن هاء التنبيه، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾، ومن كل علم
زائد على ثلاثة: ﴿إِبْرَهُمَ﴾، و﴿يَصْلِحُ﴾، و﴿وَمِيكَدَ﴾، إلا
جالوت، وهامان، ويأجوج ومأجوج، وداود لحذف واوه،
وإسرائيل لحذف يائه.

ومن كل مثنى اسم أو فعل إن لم يتطرف نحو: رجلان يعلمان،
ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، ومن كل جمع على
مفاعل أو شبهه، نحو: ﴿الْمَسْجِدَ﴾، ومن كل عدد كـ ﴿ثَلَاثَ﴾. ومن
كل ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثة نحو: ﴿ءَادَمَ﴾.

وتحذف الياء من منقوص منون رفعاً وجرأً، نحو: ﴿بَاغٌ﴾،
والمضاف لها إذا نودي. وتحذف الواو مع أخرى نحو: ﴿بَسْتُونَ﴾.
وتحذف اللام مدغمة في مثلها نحو: ﴿أَلَيْلٍ﴾، و﴿أَلَذِي﴾.

القاعدة الثانية: في الزيادة: زيدت ألف بعد الواو آخر اسم
مجموع، نحو: ﴿مُلْقُوا رَبَّهُمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وآخر فعل مفرد أو جمع
مرفوع أو منصوب، إلا: ﴿جَاءُوا﴾ و﴿وَبَاءُوا﴾ حيث وقع، وبعد
الهمزة المرسومة واواً نحو: ﴿تَفْتُوا﴾.

القاعدة الثالثة: في الهمز: يكتب الساكن بحرف حركة ما قبله
أولاً أو وسطاً أو آخرأً، نحو: ﴿أَتَذَن﴾ و﴿أَوْثِنَ﴾، و﴿أَلْبَسَاءَ﴾،
والمتحرك إن كان أولاً أو اتصل به حرف زائد بالألف مطلقاً: أي
سواء كان فتحاً أو كسراً نحو: (أيوب)، (إذا) (أولوا)، وإن كان
وسطاً فبحرف حركته نحو: (سأل)، (سئل)، (نقرؤه)، وإن كان ما
قبله ساكناً حذف هو، نحو: (يسئل)، (لا تجئوا)، (إلا النشأة).

القاعدة الرابعة: في البدل: يكتب بالواو للتفخيم ألف نحو:
﴿أَصَلَّةٌ﴾ و﴿الزُّبَا﴾ غير مضافات، و﴿كَشْكُورٌ﴾، وبالياء، كل ألف
منقلبة عنها نحو: ﴿يَتَوَفَّكُم﴾، ويكتب بالألف الثلاثي الواوي
اسماً أو فعلاً نحو: ﴿الصَّفَا﴾،

ويكتب بالألف نون التوكيد الخفيفة: ﴿لَسَفْعًا﴾.

القاعدة الخامسة: في الوصل والفصل: توصل (إلا) بالفتح إلا
عشرة: منها: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾، وتوصل (مما) بالفتح إلا موضعين،

و(ممن) مطلقاً وعمما، وأما بالفتح مطلقاً، ... و(بئسما)، إلا مع اللام. و(نعما) و(مهما) و(ربما) و(كأنما) و(يكأن) وتقطع: (حيثما) و(أن لم) بالفتح و(أن لن)، إلا في الكهف والقيامة.

القاعدة السادسة: فيما فيه قراءتان فكتب على إحداهما:

ومرادنا غير الشاذ، من ذلك: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَذِّعُونَ﴾ وقد قرئت بها وبحذفها. و﴿غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾، وقد تكتب صالحة للقراءتين نحو: ﴿فَكَهُونٌ﴾.

فصل في آداب كتابته

يستحب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها، وتحقيق الخط دون مشقة وتعليقه فيكره، وكذا كتابته في الشيء الصغير.

عن عمر: أنه وجد مع رجل مصفحاً قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك وضربه، وقال: (عظموا كتاب الله تعالى). وكان عمر إذا رأى مصفحاً عظيماً سر به.

عن أبي حكيم العبدي قال: مر بي علي وأنا أكتب مصفحاً، فقال: أجل قلمك. فقضمت من قلمي قضمة، ثم جعلت أكتب، فقال: نعم هكذا نوره كما نوره الله.

وروي أن كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر، فكتب: (بسم الله) ولم يكتب لها سناً، فضربه عمر، فقليل له: فيم ضربك أمير المؤمنين؟ قال: ضربني في سين.

وعن ابن سيرين: أنه كره أن يكتب المصحف مشقاً، قيل: لم؟
قال: لأن فيه نقصاً.

وتحرم كتابته بشيء نجس، وأما بالذهب فهو حسن كما قاله
الغزالي.

قال أصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران، وعلى
السقوف أشد كراهة؛ لأنه يوطأ.

وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي؟ قال الزركشي: لم أر فيه
كلاماً لأحد من العلماء؟ قال: ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يحسنه من
يقرؤه بالعربية، والأقرب المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان
العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير
العربي.

مسألة: اختلف في نقط المصحف وشكله، ويقال: أول من فعل
ذلك أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك ابن مروان، وقيل الحسن
البصري ويحيى بن يعمر، وقيل نصر بن عاصم الليثي.

وأول من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام الخليل.

وقال قتادة: بدءوا فنقطوا ثم خمسوا ثم عشروا.

وقال غيره: أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي، ثم الفواتح
والخواتم.

وقال يحيى بن أبي كثير: ما كانوا يعرفون شيئاً مما أحدث في
المصاحف إلا النقط الثلاث على رؤوس الآي.

وقال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان، أما الأمهات فلا.

وقال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخم، فيكتب مفرجاً بأحسن خط، فلا يصغر ولا يقرمط حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه؛ كعدد الآيات والسجديات والعشرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات.

وقال النووي: نقط المصحف وشكله مستحب؛ لأنه صيانة له من اللحن والتحريف.

فائدة: كان الشكل في الصدر الأول نقطاً، فالفتحة نقطة على أول الحرف، والضممة على آخره، والكسرة تحت أوله، وعليه مشى الداني.

والذي اشتهر الآن الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الذي أخرجه الخليل وهو أكثر وأوضح وعليه العمل.

قال الحربي في غريب الحديث: قول ابن مسعود: (جردوا القرآن)، يحتمل وجهين: أحدهما جردوه في التلاوة ولا تخلطوا به غيره. والثاني جردوه في الخط من النقط والتعشير. وقال البيهقي: الأبين أنه أراد: لا تخلطوا به غيره من الكتب؛ لأن ما خلا القرآن من كتب الله؛ إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى وليسوا

بمؤمنين عليها.

وعن عمر وابن مسعود: أنهما كرهما بيع المصاحف وشراءها.
وعن ابن عباس قال: اشتر المصاحف ولا تبعها. وقد حصل من
ذلك ثلاثة أقوال للسلف. ثالثها كراهة البيع دون الشراء، وهو
أصح الأوجه عندنا.

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في "القواعد": القيام
للمصحف بدعة لم تعهد في الصدر الأول.
والصواب ما قاله النووي في "التيان": من استحباب ذلك لما
فيه من التعظيم وعدم التهاون به.

ويستحب تقبيل المصحف؛ لأن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان
يفعله، وبالقياس على تقبيل الحجر ذكره بعضهم، ولأنه هدية من
الله تعالى فشرع تقبيله كما يستحب تقبيل الولد الصغير.

ويستحب تطيب المصحف، وجعله على كرسي، ويحرم
توسده؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً. وكذا مد الرجلين إليه. ويجوز
تحليلته بالفضة إكراماً له على الصحيح. وإذا احتيج إلى تعطيل
بعض أوراق المصحف لبلى ونحوه، فلا يجوز وضعها في شق أو
غيره؛ لأنه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع
الحروف وتفرقة الكلم، وله غسلها بالماء. وإن أحرقتها بالنار فلا

بأس. أحرق عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة ولم ينكر عليه. وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل؛ لأن الغسالة قد تقع على الأرض.

عن ابن المسيب قال: لا يقول أحدكم: مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم.

فرع: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء: تحريم مس المصحف للمحدث سواء كان أصغر أم أكبر، لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وحديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر».

عن أنس مرفوعاً: «سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره: من علم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ترك ولداً يستغفر له من بعد موته، أو ورث مصحفاً».

النوع السابع والسبعون: في معرفة تفسيره وتأويله، وبيان شرفه والحاجة إليه

التفسير: تفعيل من الفسر، وهو البيان والكشف. ويقال: هو مقلوب السفر. تقول أسفر الصبح: إذا أضاء. وقيل مأخوذ من (التفسرة)، وهي اسم لما يَعْرِفُ به الطبيبُ المرض. والتأويل أصله من (الأول)، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وقيل من الإيالة وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه. واختلف في التفسير والتأويل. فقيل: هما بمعنى، وقد أنكر ذلك قوم حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري فقال: قد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتموا إليه. وقال الراغب: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة، إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة.

وقال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به

فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

وقال الأصبهاني في تفسيره: اعلم أن التفسير في عرف العلماء: كشف معاني القرآن، وبيان المراد؛ أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره، والتأويل أكثره في الجمل.

وقال قوم: التأويل: صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

وقال الزركشي: التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه. واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

وأما وجه الحاجة إليه: فإن القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه. أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر، كسؤالهم لما نزل قوله: ﴿وَلَوْ يَلْسُوا بِمَنْهُمْ يَطْلُمُ﴾ [الأنعام: ٨٩]، ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بآية أخرى. وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير فقال: «ذلك العرض». وكقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والأسود وغير ذلك مما سألوا عن آحاد منه،

ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجاً إلى التفسير. ومعلوم؛ أن تفسيره بعضه يكون من قبل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض.

وأما شرفه: فلا يخفى: عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: المعرفة بالقرآن، ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله. وعن الحسن قال: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن تعلم فيما أنزلت، وما أراد بها. وعن ابن عباس قال: الذي يقرأ القرآن ولا يحسن تفسيره، كالأعرابي يهذ الشعر هذا. وعن أبي بكر الصديق قال: لأن أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية.

قلت: معنى هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير، لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه.

وقد أجمع العلماء: أن التفسير من فروض الكفايات، وأجل العلوم الثلاثة الشرعية. قال الأصبهاني: أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن. بيان ذلك أن شرف الصناعة: إما بشرف موضوعها مثل الصياغة، وإما بشرف غرضها مثل صناعة الطب، وإما بشدة الحاجة إليها كالفقه، إذا عرف ذلك فصناعة التفسير قد

حازت الشرف من الجهات الثلاث.

أما من جهة الموضوع: فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه.

وأما من جهة الغرض: فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى.

وأما من جهة شدة الحاجة: فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجلي، مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.

النوع الثامن والسبعون: في معرفة شروط المفسر وآدابه
قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن،
فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في
مكان فقد بسط في موضع آخر منه.

فإن أعياه ذلك طلبه من السنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة
له. وقد قال الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه
من القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ
اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] في آيات أخر وقال ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله
معه»: يعني السنة.

فإن لم يجده من السنة رجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى
بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله؛ ولما اختصوا
به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح. وقد قال
الحاكم: إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزل له حكم
المرفوع.

وقال الإمام أبوطالب الطبري في أوائل "تفسيره":
القول في آداب المفسر: اعلم أن من شرطه: صحة الاعتقاد
أولاً، ولزوم سنة الدين، فإن من كان مغموصاً عليه في دينه، لا
يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين؟ ثم لا يؤتمن في الدين على
الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟،
ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي ﷺ وعن أصحابه

ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل، فلا تنافي بين القرآن وطريق الأنبياء. ومن شرطه: صحة المقصد فيما يقول ليلقى التسديد، وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، وأن يكون ممثلاً من عدة الإعراب، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان إما حقيقة أو مجازاً فتأويله تعطيله. وقال الزركشي: للناظر في القرآن لطلب التفسير مأخذ كثيرة: أمهاتها أربعة.

الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع فإنه كثير. الثاني: الأخذ بقول الصحابي؛ فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ. وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا في كتبهم أقوالهم؛ لأن غالبها تلقوها من الصحابة. الثالث: الأخذ بمطلق اللغة؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهذا قد ذكره جماعة عن مالك قال: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً.

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»، والذي عناه علي بقوله:

(إلا فهماً يؤتاه الرجل في القرآن). ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره.

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي حديث أبي داود: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار». قال البيهقي: إن صح أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يشده برهان فالقول به جائز.

وقال ابن النقيب: جملة ما تحصل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدهما: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً.

الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

العلوم التي يحتاج المفسر إليها: وهي خمسة عشر علماً. أحدها: اللغة لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع.

الثاني: النحو؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب فلا بد من اعتباره.

- الثالث: التصريف؛ لأن به تعرف الأبنية والصيغ.
- الرابع: الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما؛ كالمسيح هل هو من السياحة أو المسح.
- الخامس والسادس، والسابع: المعاني والبيان والبديع. وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر.
- الثامن: علم القراءات؛ لأنه به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.
- التاسع: أصول الدين، بما في القرآن من الآية الدالة بظواهرها على ما لا يجوز على الله تعالى.
- العاشر: أصول الفقه، إذ به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.
- الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أنزلت فيه.
- الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ؛ ليعلم المحكم من غيره.
- الثالث عشر: الفقه.
- الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم.
- الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم.
- قال في البرهان: اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي

ولا يظهر له أسرارهِ وفي قلبهِ بدعة أو كبر أو هوى، أو حب الدنيا، أو وهو مصر على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها أكد من بعض.

قلت: وفي هذا المعنى قوله تعالى: ﴿سَاصِرُفٌ عَنْ عَابِئِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] قال سفيان بن عيينة: يقول أنزع عنهم فهم القرآن.

النوع الثمانون: في طبقات المفسرين

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة:

الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير. أما الخلفاء؛ فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزره جداً، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر رضي الله عنه للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير إلا آثاراً قليلة جداً لا تكاد تتجاوز العشرة.

وأما علي؛ فروي عنه الكثير، فعن أبي الطفيل قال: شهدت علياً يخطب وهو يقول: سلوني! فوالله لا تسألون عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليلاً نزلت أم بنهار؟ أم في سهل أم في جبل؟.

وقال ابن مسعود قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلا وله ظهر وبطن، وإن علي بن أبي طالب عنده من الظاهر والباطن.

وأما ابن مسعود؛ فروي عنه أكثر مما روي عن علي، وقد ورد عنه أنه قال: والذي لا إله غيره! ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت؟ ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته.

وأما ابن عباس؛ فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» وقال له أيضاً: «اللهم علمه الحكمة»

وعن مجاهد قال: كان ابن عباس يسمى البحر لكثرة علمه. وعن ابن الحنفية قال: كان ابن عباس حبر هذه الأمة. وعن الحسن قال: إن ابن عباس كان من القرآن بمنزل، كان عمر يقول: ذاكم فتي الكهول، إن له لساناً سئولاً وقلباً عقولاً.

وأخرج البخاري عن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال: لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن علمتم، فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم، فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليربهم، فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً. فقال: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا. فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه به، فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول.

وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها: طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه.

قال الخليلي: وهذه التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن

عباس غير مرضية ورواتها مجاهيل، كتفسير جوير عن الضحاك عن ابن عباس.

ومن جيد الطرق عن ابن عباس: طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين، وكثيراً ما يخرج منها الفرياني والحاكم في "مستدركه". ومن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة -أو سعيد بن جبير- عنه هكذا بالترديد، وهي طرق جيدة وإسنادها حسن.

وأوهى طرقه: طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب، وكثيراً ما يخرج منها الثعلبي والواحدي.

وأما أبي بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه، وهذا إسناد صحيح.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير، كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي موسى الأشعري.

وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها.

طبقة التابعين. قال ابن تيمية: أعلم الناس بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس.

وغيرهم، وكذلك في الكوفة أصحاب ابن مسعود.
وعلماء أهل المدينة في التفسير؛ مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ
عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد، ومالك بن أنس.
فمن المبرزين منهم مجاهد. قال الفضل بن ميمون: سمعت
مجاهداً يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. قال
الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. قال ابن تيمية:
ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل
العلم.

ومنهم سعيد بن جبير. قال سفيان الثوري: خذوا التفسير عن
أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك.
ومنهم عكرمة مولى ابن عباس. قال الشعبي: ما بقي أحد أعلم
بكتاب الله من عكرمة. وقال سماك بن حرب: سمعت عكرمة
يقول: لقد فسرت ما بين اللوحين. وقال عكرمة: كان ابن عباس
يجعل في رجلي الكبل، ويعلمني القرآن والسنن.
ومنهم الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن أبي
سلمة الخراساني، ومحمد بن كعب القرظي، وأبو العالية،
والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة.
ويليهم: الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، في
آخرين.
فهؤلاء قدماء المفسرين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين، كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرزاق، وآخرين.

وبعدهم: ابن جرير الطبري، وكتابه أجل التفاسير وأعظمهما. ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان، وابن المنذر؛ في آخرين؛ وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلا ابن جرير؛ فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمد، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير. ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه.

فالنحوي: تراه ليس له هم إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته، كالزجاج والواحدي في "البسيط"، وأبي حيان في "البحر والنهر". والإخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفاءها، والإخبار

عمن سلف؛ سواء كانت صحيحة أو باطلة كالثعلبي.
والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطبي.
وصاحب العلوم العقلية: خصوصاً الإمام فخر الدين؛ قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية. قال أبو حيان في "البحر": جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير؛ ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع: ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال سارع إليه. قال البلقيني: استخرجت من الكشف اعتزلاً بالمناقش.

والملحد: فلا تسأل عن كفره وإلحاده في آيات الله، وافترائه على الله ما لم يقله؛ كقول بعضهم في: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ما على العباد أضر من ربهم.

فإن قلت: فأَي التفسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسر الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله. قال النووي

في "تهذيبه": كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله. وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب واللغات، ونكت البلاغة ومحاسن البدائع وغير ذلك، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسميته بـ: "مجمع البحرين ومطلع البدرين" وهو الذي جعلت هذا الكتاب مقدمة له، والله أسأل أن يعين على إكماله بمحمد وآله.

الفهرس

4 معرفة المكي والمدني
14 معرفة أول ما نزل
19 معرفة آخر ما نزل
22 معرفة سبب النزول
29 كيفية إنزاله
39 معرفة أسمائه وأسماء سورة
46 جمعه وترتيبه
53 عدد سورة وآياته وكلماته وحروفه
57 معرفة حفاظه ورواته
 معرفة المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع،
60 والمدرج
67 معرفة الوقف والابتداء
73 الإمامة والفتح وما بينهما
75 كيفية تحمله
80 معرفة غريبه
83 فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز
86 معرفة الوجوه والنظائر
88 معرفة إعرابه
91 قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها

94	المحكم والمتشابه
98	مقدمه ومؤخره
101	مجمله ومبينه
103	ناسخه ومنسوخه
108	مشكله، وموهم الاختلاف والتناقض
110	مطلقه ومقيده
112	منطوقه ومفهومه
114	النوع الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه
116	تشبيهه واستعاراته
119	كناياته وتعريضه
121	الحصر والاختصاص
123	الإيجاز والإطناب
127	الخبر والإنشاء
130	بدائع القرآن
134	فواصل الآي
139	فوائح السور
134	خواتم السور
145	مناسبة الآيات والسور
154	في الآيات المشتبهات
157	إعجاز القرآن
164	العلوم المستنبطة من القرآن
169	أمثال القرآن

172	أقسام القرآن
175	جدل القرآن
178	المبهمات
181	أسماء من نزل فيهم القرآن
182	أفضل القرآن وفضائله
185	مرسوم الخط وآداب كتابته
193	معرفة تفسيره وتأويله، وبيان شرفه والحاجة إليه
197	معرفة شروط المفسر وآدابه
202	طبقات المفسرين